



# المراقب الاقتصادي عدد 67 / 2021

**هيئة التحرير:**  
- د. فضل النقيب  
- رجا الخالدي  
- د. نعمان كنفاني

**فريق البحث والمراجعة:**  
- إسلام ربيع  
- حبيب حن  
- إيمان سعادة  
- د. رابع مرار  
- مسيف جميل

**المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:**  
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)  
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية  
- د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

**معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**  
ص. ب 19111، القدس وص. ب 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**  
ص. ب 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

**سلطة النقد الفلسطينية**  
ص. ب 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2415251  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

**هيئة سوق رأس المال الفلسطينية**  
ص. ب 4041، البيرة - فلسطين  
هاتف: +972-2-2946946  
فاكس: +972-2-2946947  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد الإلكتروني: info@pcma.ps

## النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي

<https://www.mas.ps/files/server/2021/New/Q64%20English.pdf>

## حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2022

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



آذار 2022



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي



# المحتويات

5	<b>الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية - ضربة جديدة لاقتصاد قطاع غزة</b>	<b>1</b>
5	1-1 النشاط الاقتصادي	
8	2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات	
10	3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية	
10	4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي	
12	5-1 الأسعار	
15	6-1 البنية التحتية الخدمية: المياه	
<hr/>		
20	<b>سوق العمل</b>	<b>2</b>
20	توزيع العمالة	
22	البطالة	
23	الاجور	
24	الحد الأدنى للأجور	
<hr/>		
25	<b>المالية العامة</b>	<b>3</b>
25	الإيرادات العامة	
26	النفقات العامة	
26	الفائض/العجز المالي	
29	المتأخرات الحكومية	
28	الدين العام الحكومي	

29	<b>القطاع المالي</b>	
29	<b>1-4 القطاع المصرفي</b>	
29	التسهيلات الائتمانية	
31	القروض المتعثرة	
31	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	
32	النقدية والمعادن الثمينة	
32	ودائع العملاء	
33	أرباح المصارف	<b>4</b>
34	متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض	
34	حركة تداول الشيكات	
35	شركات الإقراض المتخصصة	
36	<b>2-4 القطاع المالي غير المصرفي</b>	
36	قطاع الأوراق المالية	
37	قطاع التأجير التمويلي	
38	قطاع التأمين	

39	<b>التنمية الإجتماعية</b>	
39	<b>خدمات وزارة التنمية الاجتماعية للفئات المهمشة خلال العام 2020</b>	
39	تدخلات وزارة التنمية الاجتماعية خلال جائحة كورونا	<b>5</b>
40	برامج وزارة التنمية الاجتماعية المخصصة للفئات الاجتماعية المهمشة المختلفة	
43	توصيات وزارة التنمية الاجتماعية	

45	<b>إصدارات حديثة</b>	
45	آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال العامين 2021 و2022	<b>6</b>

47	<b>مفاهيم وتعريف اقتصادية: نظرية النقود: من كينز إلى فريدمان إلى نظرية النقد الحديثة</b>	<b>7</b>
----	--	----------

50	<b>المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016 - 2021</b>	<b>8</b>
----	---	----------

## الربع الثالث 2021 في سطور

❖ **الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام 2021 بالأسعار الثابتة (2015 سنة الأساس) نمواً طفيفاً بمعدل 0.06% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.7 مليار دولار، وجاء هذا نتيجة نمو بمعدل 0.13% في الضفة الغربية، وتراجع بنحو 0.24% في قطاع غزة. وأدى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق بنسبة أقل من معدل النمو السكاني الربعي، إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.6% (تراجعت بنحو 0.4% في الضفة الغربية، وبنحو 1.0% في قطاع غزة)، لتصل إلى 755 دولاراً (1,097.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 296.9 دولار في قطاع غزة).

❖ **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 0.9 نقطة مئوية بين الربع الثالث من العام 2021 والربع الثاني من العام نفسه، ووصل إلى 27.3% (14.7% في الضفة، و50.2% في القطاع). وبلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 137.8 شيكل، موزعاً بين 125.6 للعاملين في الضفة، و60.5 للعاملين في القطاع و266.3 للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 28%، بمتوسط أجر بلغ 742 شيكلاً.

❖ **المالية العامة:** ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث من العام 2021 ليصل إلى 3.7 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.6 مليار شيكل خلال الربع السابق. من جهة أخرى، انخفضت النفقات العامة بنسبة 2.1%، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 3.6 مليار شيكل (أساس نقدي)، وقد أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 48 مليون شيكل. وبلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع نحو 1,124.9 مليون شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار بنحو 2.5%، ليلعب حوالي 3.8 مليار دولار (أو ما يعادل 12.2 مليار شيكل)

❖ **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الثالث من العام 2021 بنحو 1.2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 10.5 مليار دولار، 22.7% منها للقطاع العام. كما نمت ودائع العملاء بنسبة 3.2% خلال الفترة ذاتها، لتصل إلى 16.2 مليار دولار. وبلغ صافي أرباح المصارف في هذا الربع 46.2 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنحو 36.7% مقارنة بالربع السابق.

❖ **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 4.2 مليار دولار نهاية الربع الثاني من العام 2021، ويمثل هذا نمواً ملحوظاً بنسبة 8% مقارنة مع الربع السابق. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 579.5 نقطة، بارتفاع قدره 7% مقارنة مع الربع السابق.

❖ **التضخم والقوة الشرائية:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث من العام 2021 تضخماً موجباً (ارتفاع في الأسعار) بمعدل 0.1% مقارنة بالربع السابق. بالتالي، فإنّ القوة الشرائية تراجعت بالمعدل نفسه بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 1.0% نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.9%، وارتفاع معدل التضخم بنحو 0.1%. نظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

## القسم الأول: الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية -جيوب من الانتعاش

سجل الربع الثالث من العام 2021 تحسناً متواضعاً في النشاط الاقتصادي، مدفوعاً بالنمو في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الثابت في المباني، لكن الزيادة في واردات السلع أضعفت فرص الانتعاش. من حيث الإنتاج، كانت الصناعة والخدمات الصحية من أكبر المساهمين في النمو الاقتصادي، قabilها انخفاض في القيمة المضافة من قطاع الزراعة. وقد انحصرت علامات التعافي في الضفة الغربية، وما زال قطاع غزة يعاني من أوضاع صعبة وتراجع في النشاط الاقتصادي. يتسم المستقبل بحالة من عدم اليقين مع ظهور بؤر موجة جديدة من انتشار الفيروس المتحور أو ميكرون، وفي ضوء محدودية مصادر النمو والتنمية. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن معدلات التضخم على المستوى الربعي كانت مقبولة إلى حد ما، فإنه لا تزال هناك مخاوف من استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

يركز هذا القسم على الأداء الاقتصادي في الربع الثالث من العام 2021، بما يشمل الإنتاج والاستهلاك والأسعار وميزان المدفوعات. وفي هذا العدد، نتابع تغطيتنا لمواضيع البنية التحتية الاقتصادية، فنسلط الضوء على أحدث مؤشرات قطاع المياه والصرف الصحي، والأزمة المستعصية في قطاع المياه بسبب سياسات الاحتلال وإجراءاته، التي تفاقم الآثار السلبية للتغيير المناخي.

### 1-1 النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى نمو طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو القيمة النقدية لأنواع السلع والخدمات كافة، التي يتم إنتاجها محلياً بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)، في الربع الثالث من العام 2021 بنحو 0.06% مقارنة مع الربع السابق (انظر الشكل 1-1). وحصل هذا الارتفاع نتيجة نمو بمعدل 0.13% في الضفة الغربية، وتراجع بنحو 0.24% في قطاع غزة ما بين الربعين المتلاحقين، ليصل إلى نحو 3,738.8 مليون دولار. وعلى المستوى السنوي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 6.7% عن قيمته في الربع المناظر من العام 2020. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن الناتج المحلي الإجمالي ما زال دون مستواه ما قبل الجائحة، إذ لا يزال أقل بنحو 4.9% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2019. وعلى مستوى الأسعار الجارية، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,480 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2021.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الربع للأعوام 2019 - 2021 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

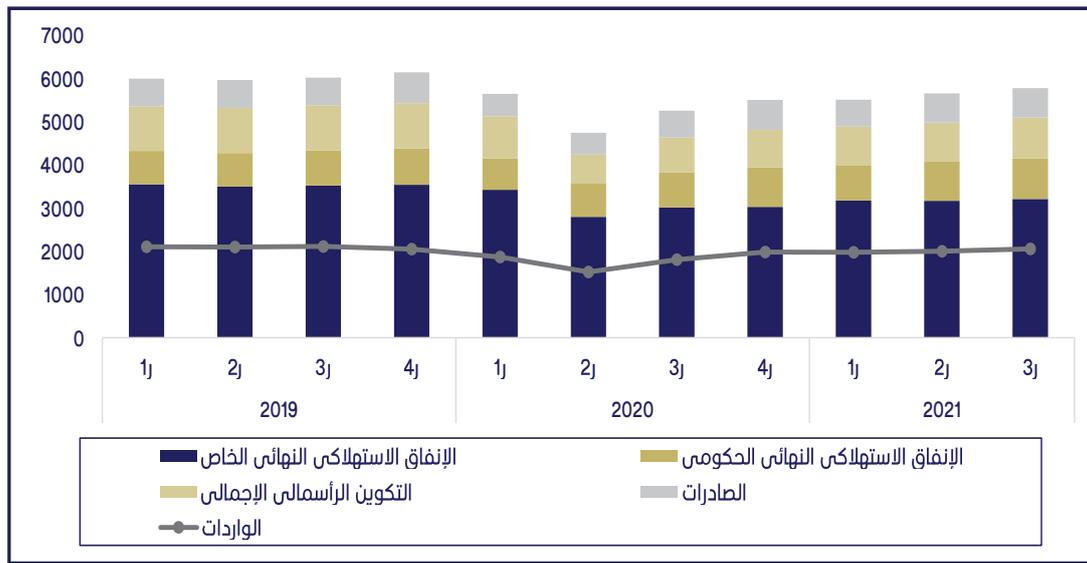


1 معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبخاصة إحصاءات الحسابات القومية الربعية. وستتم الإشارة إلى المصادر الأخرى حيثما تستخدم. كما أن جميع نسب التغيير مقاسة بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك.

نما كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بنحو 1.5% و 3.0% على الترتيب في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق (انظر الشكل 1-2).<sup>2</sup> كما نما إجمالي الاستثمار بنحو 4.3% خلال الفترة نفسها. في المقابل، اتسع العجز في الميزان التجاري بنحو 3.4% بسبب الزيادة الأكبر في الواردات (2.7%) مقارنة بالصادرات (1.3%). وعلى المستوى السنوي، تظهر المقارنة مع الربع المناظر من العام 2020 ارتفاعاً في جميع مؤشرات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، قابلها، أيضاً، اتساع العجز في الميزان التجاري (15.9%).

شهد الربع الثالث من العام 2021 ارتفاعاً في القيمة المضافة لجميع القطاعات الخدمية الرئيسية مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية، فشهد كل من قطاعي الإنشاءات والصناعة ارتفاعاً بنحو 4.05% و 7.65% على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، بينما تراجع قطاع الزراعة بنحو 3.1% مقارنة بالربع السابق.

**شكل 1-2: الإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2019-2021  
بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)**



## حصة الفرد من الناتج المحلي

أدى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق بنسبة أقل من معدل النمو السكاني الربعي، إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.6% (تراجعت بنحو 0.4% في الضفة الغربية، وبنحو 1.0% في قطاع غزة)، لتصل إلى 755 دولاراً (1,097.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 296.9 دولار في قطاع غزة). وكانت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا الربع أعلى بنحو 3.7% مما كان عليه قبل سنة (ارتفع بنحو 4.3% في الضفة الغربية، وبنحو 1.3% في قطاع غزة). بينما وصلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 905.3 دولار بالأسعار الجارية في الربع الثالث من العام 2021 للأرض المحتلة كافة. ويخفي هذا الرقم الفجوة الشاسعة والمقلقة في الأداء الاقتصادي بين الضفة الغربية (1,315.2 دولار) وقطاع غزة المنكوب (355.6 دولار).

## مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال

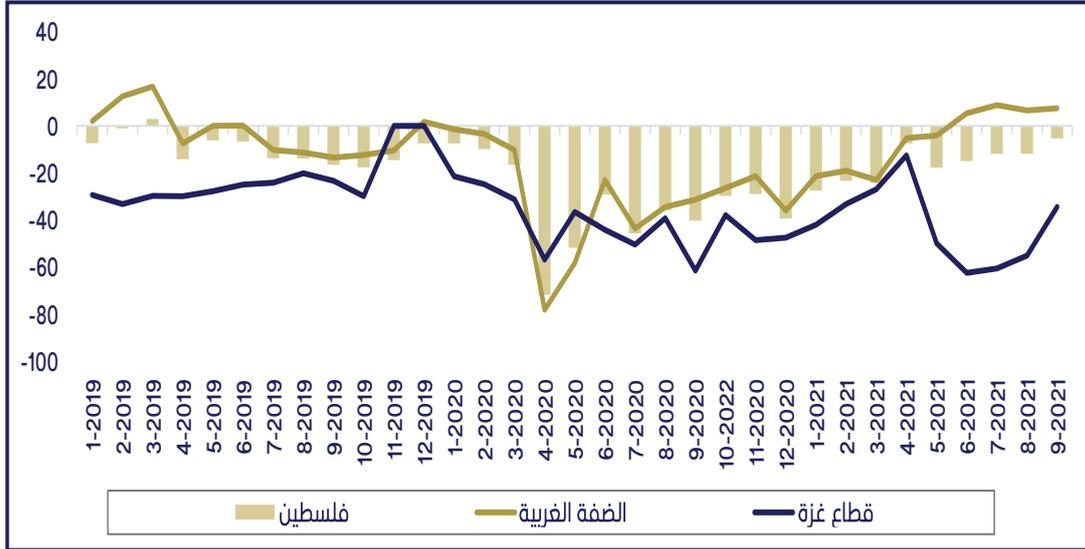
يشير مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال إلى أن بيئة النشاط الاقتصادي تحسنت في الربع الثالث من العام 2021، ولكن قيمة المؤشر لا تزال متدنية. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تأثيره بالانخفاض الحاد في قطاع غزة الذي خلفه العدوان الإسرائيلي في شهر أيار (انظر الشكل 1-3). أظهر المؤشر بوادر تعافٍ في الضفة الغربية، حيث سجل أعلى قيمة منذ أكثر من عامين.

يتم احتساب مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال بالاعتماد على استطلاع آراء عينة ممثلة من مديري المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستويات الحالية للتشغيل والإنتاج والمبيعات، وتوقعات تغييرها للأشهر

2 الإنفاق الاستهلاكي الخاص يشمل الاستهلاك النهائي للأسر والاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية..

القادمة. ويعطي المؤشر لمحة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الشهر، والتوقعات حوله للأشهر القادمة. تبلغ القيمة القصوى للمؤشر موجب 100، فيما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100. في حال كانت قيمة المؤشر موجبة، فإن الأوضاع الاقتصادية جيدة، وازدياد المؤشر يدل على تحسن الوضع الاقتصادي العام، وبالعكس فيما يخص القيم السالبة. ويدل اقتراب قيمة المؤشر من الصفر إلى أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

شكل 1-3: مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال الشهري للأعوام 2019-2021

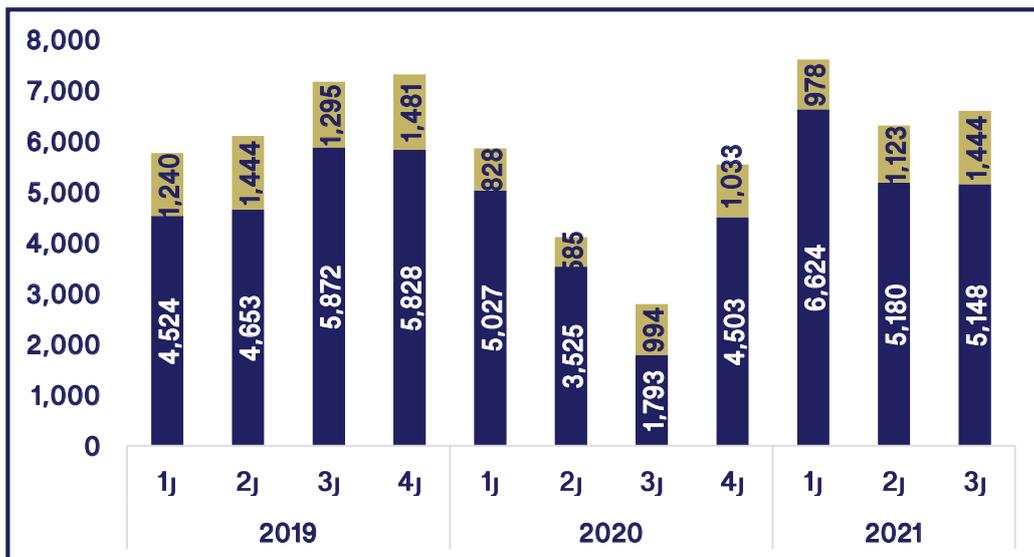


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، (2021). مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، 2019 - 2021. رام الله، فلسطين.

## تسجيل السيارات

تشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى ارتفاع في عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 4.6% في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، حتى وصلت إلى 6,592 سيارة (انظر الشكل 1-4). ويعود الارتفاع، بشكل أساسي، إلى زيادة مقدارها 28.6% تقريباً في تسجيل السيارات الجديدة المستوردة من السوق الخارجي. ولا يزال المؤشر دون مستواه قبل سنتين، ما يعكس هنا، أيضاً، التثنت والتباطؤ في التعافي العام من آثار الجائحة.

شكل 1-4: بيانات تسجيل السيارات المستوردة الربعية في الضفة الغربية، 2019-2021



المصدر: وزارة المالية (2021)، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

## 2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات<sup>3</sup>

ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الربع الثالث من العام 2021 بنحو 3.9% مقارنة مع الربع السابق، وبنحو 6.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020. وارتفعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 22.8% في الربع الثاني من العام 2021 إلى 23.7% في الربع الثالث من العام 2021، وهي تقريباً القيمة نفسها المسجلة في الربع المناظر 2020. بشكل عام، اتسم هذا الربع بتعافي قطاعي الصناعة والإنشاءات، بينما أظهر قطاع الزراعة أداءً ضعيفاً.

### قطاع الزراعة

شهدت القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراثة وصيد الأسماك انخفاضاً بنحو 3.1% في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 2.4% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020. وتراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 6.4% في الربع الثاني من العام 2021، و6.8% في الربع الثالث من العام 2020، إلى 6.2% في الربع الثالث من العام 2021.

### قطاع الصناعة

كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الربع الثالث من العام 2021 أعلى بنحو 7.65% بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2021، ما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 11.8% إلى 12.8% خلال الفترة نفسها. وعلى مستوى المقارنة السنوية، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 7.2% ما بين الأرباع المتناظرة (انظر الجدول 1-1).

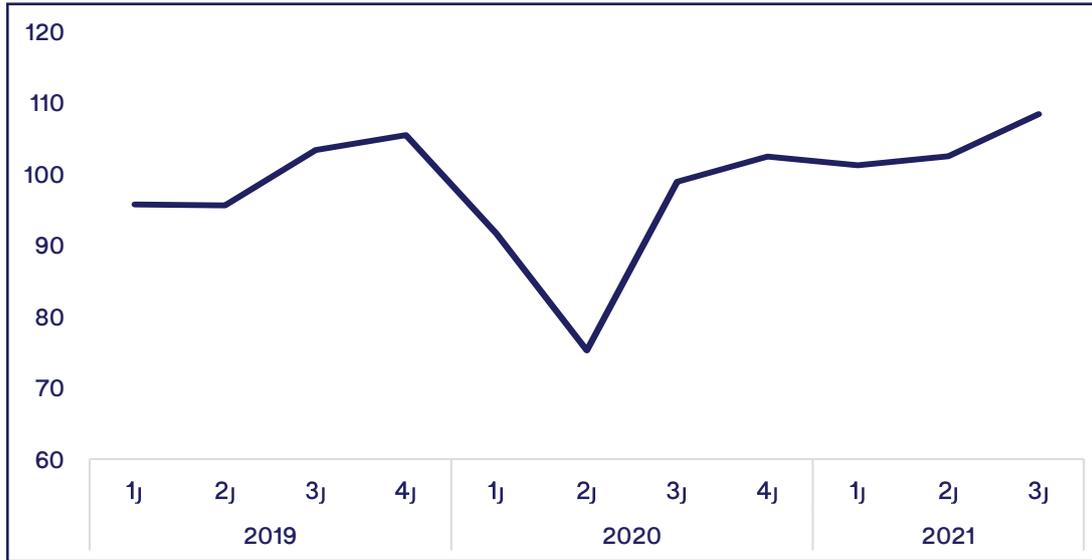
جدول 1-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية للعامين 2020 و2021 (مليون دولار)  
(سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	2020 ر3	2021 ر2	2021 ر3	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
التعدين واستغلال المحاجر	12.2	12.7	13.5	6.3%	10.7%
الصناعات التحويلية	386.2	380.2	404.4	6.4%	4.7%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	31.6	33.0	40.4	22.4%	27.8%
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	13.9	16.0	17.4	8.7%	25.2%
قطاع الصناعة (المجموع)	443.9	441.9	475.7	7.6%	7.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

ارتفع الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 5.8% و9.6% في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، والربع المناظر من العام 2020، على التوالي، ليصل إلى حوالي 108.4 نقطة (سنة الأساس 2019) (انظر الشكل 5-1).

شكل 5-1: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الربعي، 2019 - 2021  
(سنة الأساس 2019)

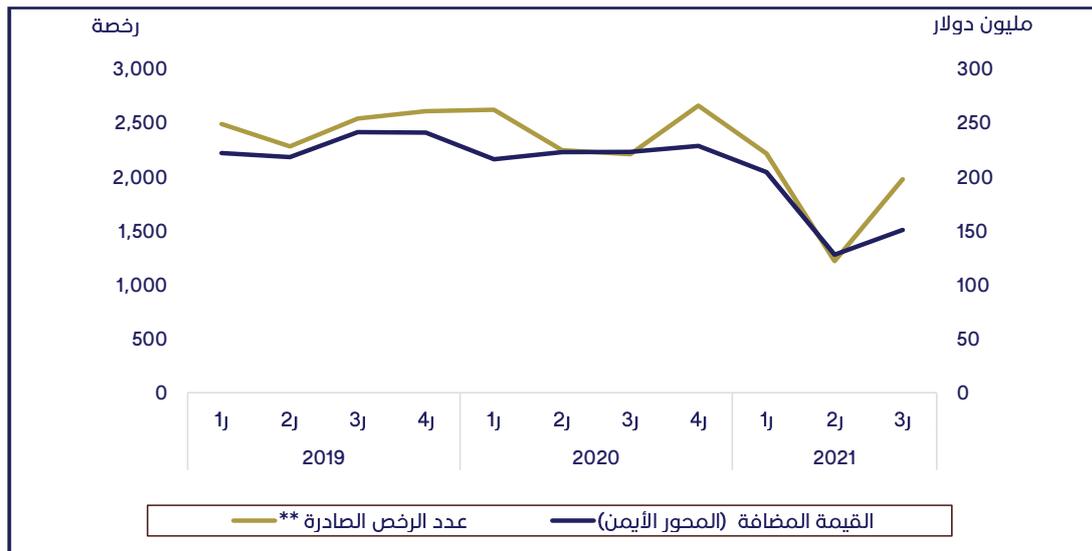


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2021.

## قطاع الإنشاءات

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنحو 4.1% و 17.7% في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2020، على التوالي. ونتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7% مقارنة بنحو 4.6% في الربع الثاني من العام 2021 وبنحو 4.3% في الربع الثالث من العام 2020.

شكل 6-1: رخص الأبنية الصادرة في فلسطين\* والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات  
(سنة الأساس 2015) من الربع الأول 2019 إلى الربع الثاني 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020-2021. رام الله، فلسطين.

من ناحية تراخيص البناء، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع بنحو 7.8% في التراخيص الصادرة في الربع الثالث من العام 2021 بالمقارنة مع الربع السابق، وإلى زيادة بنحو 44.6% من المستوى المتدني في الربع الثالث من العام 2020 (انظر الشكل 1-6) في الصفحة السابقة. بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 2,855 رخصة خلال الربع الثالث من العام 2021، منها 1,777 رخصة لأبنية جديدة. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 5,758 وحدة سكنية في الربع الثالث من العام 2021، مجموع مساحتها 947 ألف متر مربع. وارتفع عدد الوحدات السكنية الجديدة بنحو 13% مقارنة بالربع السابق، كما سجلت زيادة بنحو 56% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020.

### 3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية

يشير الجدول 2-1 إلى الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاعات التجارية والمالية والخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، التي ارتفعت القيمة المضافة الكلية لها بنحو 3.9% في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 9.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020. ويتضح من (الجدول 2-1) أن ارتفاع القيمة المضافة لهذه الأنشطة مقارنة بالربع السابق نتج عن انتعاش جميع القطاعات الفرعية.

جدول 2-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدمية للعامين 2020 و2021 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر3 2020	ر2 2021	ر3 2021	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	674.2	680.8	690.8	1.5%	2.5%
النقل والتخزين	56.3	58	62.2	7.2%	10.5%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	161.9	166.3	171.1	2.9%	5.7%
المعلومات والاتصالات	121.8	117.4	127	8.2%	4.3%
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	41.3	48.3	52.1	7.9%	26.2%
الأنشطة العقارية والإيجارية	148	164.6	167.4	1.7%	13.1%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	31.1	34.1	38.6	13.2%	24.1%
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	19.5	22.6	29	28.3%	48.7%
التعليم	234.1	249.2	252.9	1.5%	8.0%
الصحة والعمل الاجتماعي	149.9	168.5	187	11.0%	24.7%
الفنون والترفيه والتسليّة وأنشطة الخدمات الأخرى	15.1	9.9	13.3	34.3%	11.9%
الخدمات الأخرى	56.5	51.4	53.4	3.9%	5.5%
الإدارة العامة	406.4	459	473.3	3.1%	16.5%
الخدمات المنزلية	1.5	1.5	1.5	-	-
القطاعات الخدمية	2117.6	2231.6	2319.6	3.9%	9.5%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

\*الأرقام ما بين الأقواس سالبة

### 4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

تعاين فلسطين من عجز مزمن في الميزان التجاري؛ لأن قيمة الواردات تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات. تساهم تعويضات العاملين في إسرائيل، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الخارجية، والدخل المتوقع من الاستثمارات في الخارج، في سد جزء من العجز، إلا أنها غير كافية لتغطية كامل الاستهلاك المحلي. لذلك، تعاين فلسطين من عجز هيكلي في الحساب الجاري يتم تمويله عادة من خلال الاقتراض.<sup>5</sup>

خلال الربع الثالث من العام 2021، ارتفع عجز الحساب الجاري بنحو 7.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 316 مليون دولار. الزيادة

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، إحصاءات رخص الأبنية

5 الحساب الجاري هو سجل معاملات دولة ما مع بقية دول العالم. ويحتوي السجل على الميزان التجاري، وصافي الأرباح من الاستثمارات الخارجية، وصافي المدفوعات التحويلية. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن الدولة عليها التزامات مالية للخارج أكبر من الدخل والتحويلات التي تصلها من الخارج.

في تعويضات العاملين في إسرائيل بنحو 10.7%، وفي التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية بنحو 4.6%، لم تكن كافية لتعويض اتساع العجز في الميزان التجاري بنحو 5.5%، وتراجع مساعدات الدول المانحة للقطاع الحكومي بنحو 34.1%، ما أدى إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الاقتراض من الخارج بنحو 96.4% مقارنة بالربع السابق (انظر الجدول 3-1).

### جدول 3-1: مقارنة ربعية لمؤشرات مختارة من ميزان المدفوعات للعامين 2020 و2021 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

نسبة التغير عن الربع المناظر	نسبة التغير عن الربع السابق	2021 3	2021 2	2020 3	
58.0%	7.1%	(316.0)	(295.0)	(200.0)	العجز في الحساب الجاري (صافي)
28.5%	5.5%	(1,736.0)	(1,645.0)	(1,351.0)	العجز في الميزان التجاري (الصادرات-الواردات)
14.1%	3.1%	299.0	290.0	262.0	الصادرات
25.6%	5.2%	2,526.0	2,402.0	2,011.0	الواردات
30.0%	9.0%	906.0	831.0	697.0	الدخل (صافي)
29.9%	10.7%	848.0	766.0	653.0	منها: تعويضات العاملين في إسرائيل
(2.8)%	(9.2)%	69.0	76.0	71.0	منها: دخل الاستثمار
13.2%	(1.0)%	514.0	519.0	454.0	التحويلات الجارية (صافي)
(24.0)%	(26.2)%	79.0	107.0	104.0	منها: تحويلات الدول المانحة
19.1%	5.4%	523.0	496.0	439.0	منها: التحويلات الجارية الأخرى
35.7%	4.6%	114.0	109.0	84.0	التحويلات الرأسمالية (صافي)
(274.2)%	96.4%	108.0	55.0	(62.0)	صافي الاقتراض (الحساب المالي)
(73.8)%	(48.4)%	16.0	31.0	61.0	منها: الاستثمار المباشر (صافي)
(152.6)%	(154.0)%	(101.0)	187.0	192.0	منها: الودائع (بالعملات الأجنبية)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2021)، إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2010-2021. رام الله، فلسطين.

خلال الربع الثالث من العام 2021، فاق إجمالي استثمارات الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين (أي إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج) إجمالي الاستثمارات في فلسطين المملوكة لغير المقيمين (إجمالي الالتزامات الأجنبية) بحوالي 3.6 مليار دولار<sup>6</sup> وارتفع صافي الاستثمار الدولي لفلسطين بنحو 8.1% مقارنة بالربع السابق، وحوالي 48.3% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020 (انظر الجدول 4-1). ونتجت الزيادة الربعية والسنوية عن ارتفاع الإيداعات المحلية في البنوك الخارجية والنقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني والأصول الاحتياطية. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 66.9% من إجمالي أرصدة الأصول المستثمرة في الخارج هي عملة وودائع.

### جدول 4-1: مقارنة ربعية لوضع الاستثمار الدولي للعامين 2020 و2021 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

البند	2020 3	2021 2	2021 3	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
صافي الاستثمار الدولي	2,432.0	3,338.0	3,607.0	8.1%	48.3%
1. الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي)	(2,507.0)	(2,518.0)	(2,557.0)	1.5%	2.0%
2. استثمارات الحافظة (صافي)	679.0	766.0	691.0	(9.8)%	1.8%
3. استثمارات أخرى (صافي)	3,635.0	4,306.0	4,679.0	8.7%	28.7%
4. أصول احتياطية	625.0	784.0	794.0	1.3%	27.0%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2021. وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010 - 2021. رام الله، فلسطين. تم حساب صافي البنود الفرعية بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد.

\*الأرقام ما بين الأقواس سالبة

6 وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح، عند تاريخ معين، وضعية الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما، التي تمثل مطالبات على غير المقيمين من جهة، والتزامات المقيمين إزاء غير المقيمين من جهة أخرى. صافي وضع الاستثمار الدولي يحتسب الفرق بين الأصول المالية الخارجية ونظيرتها على مستوى الخصوم.

بلغ إجمالي الدين الخارجي (المتراكم) قرابة 2.13 مليار دولار نهاية الربع الثالث من العام 2021، مرتفعاً بنحو 3.8% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 5.8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020 (انظر الجدول 5-1).

#### جدول 5-1: مقارنة ربعية لمكونات الدين الخارجي للأعوام 2020 و2021 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

القطاع الاقتصادي	ر3 2020	ر2 2021	ر3 2021	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
الحكومة الفلسطينية	1,303.0	1,318.0	1,323.0	%0.4	%1.5
المصارف	669.0	674.0	748.0	%11.0	%11.8
قطاعات أخرى	37.0	43.0	43.0	%0.0	%16.2
إجمالي الدين الخارجي	2,015.0	2,052.0	2,131.0	%3.8	%5.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2021، وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي لربعية، 2010 - 2021. رام الله، فلسطين.

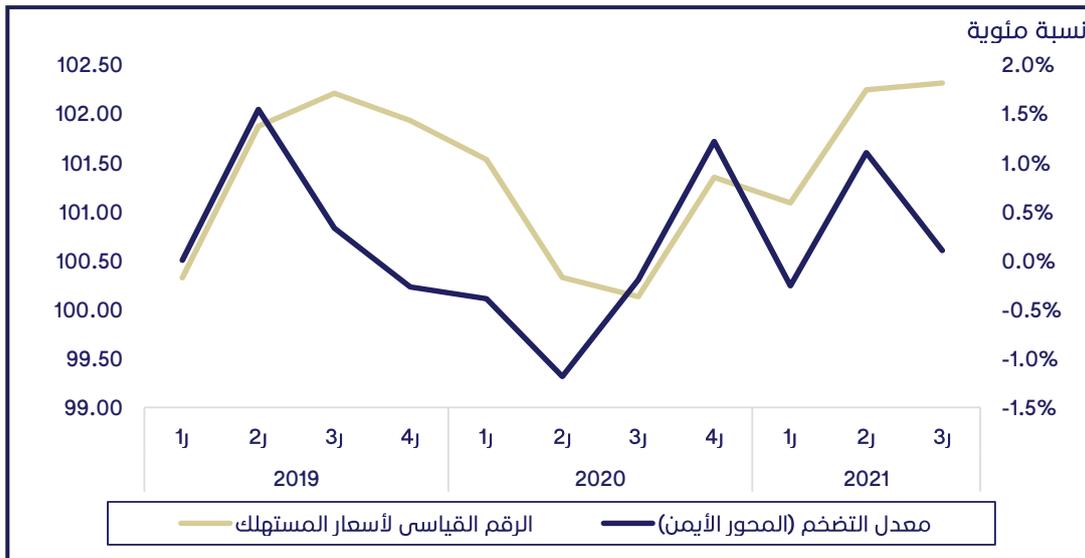
### 5-1 الأسعار<sup>7</sup>

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. يطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم «سلّة الاستهلاك». معدل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين، وهو يعبر عن التغير في القوة الشرائية للدخل.

### الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يبين الشكل أدناه منحنيين؛ يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الربع الأول من العام 2019 والربع الثالث من العام 2021، بينما يقيس المنحنى الثاني التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه؛ أي معدل التضخم في كل ربع سنة. وقد وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2021 إلى نحو 102.3 نقطة مقارنة مع نحو 102.2 نقطة في الربع الثاني من العام 2021؛ أي إن معدل التضخم بلغ 0.1% تقريباً (انظر الشكل 7-1). ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 2.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020..

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم الربعي، 2019 - 2021 (سنة الأساس 2018)



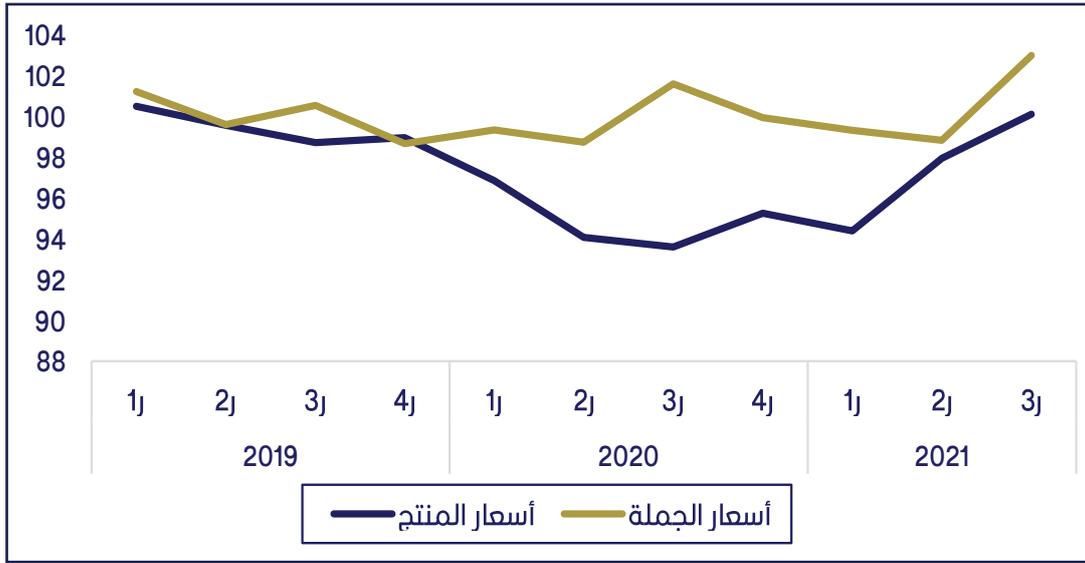
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2021.

7 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021). مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2021 رام الله، فلسطين.

## أسعار الجملة وأسعار المنتج<sup>8</sup>

شهد الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) ارتفاعاً بمقدار 4.2% بين الربعين الثالث والثاني من العام 2021 (انظر الشكل 8-1). نتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية والمستوردة بنسبة 5.8% و2.0% على التوالي. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بمقدار 2.2% بين الربعين المتلاحقين، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 2.2%، وارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 2.4%. ولعل الزيادة في أسعار الجملة وأسعار المنتج مرتبطة بارتفاع أسعار المواد الخام ونسب التضخم على مستوى العالم بسبب تسارع الطلب وتعطل سلاسل التوريد ومحدودية القدرة الإنتاجية على المدى القصير.

شكل 8-1: تطوّر الرقم القياسي الربعي لكل من أسعار الجملة وأسعار المنتج، 2019-2021 (سنة الأساس 2019)

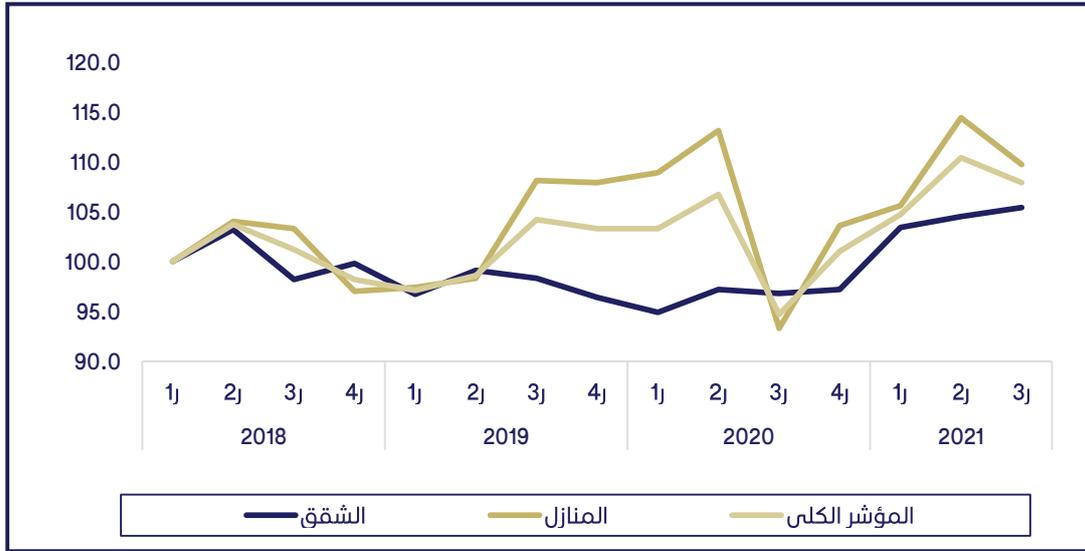


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسح الأرقام القياسية، 2019 - 2021. حسابات الباحث.

## أسعار العقارات السكنية

بلغت قيمة مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية الكلي 107.9 نقطة في الربع الثالث من العام 2021، منخفضاً بنحو 2.3% بالمقارنة مع الربع السابق من العام 2021 (انظر الشكل 9-1). المؤشر الكلي عبارة عن مؤشر تجميعي لمؤشرين فرعيين: الأول مؤشر للشقق السكنية (بلغ 105.4 نقطة بمعدل نمو 0.9% ما بين الأرباع المتتالية)، والثاني للمنازل التي تشمل الفلل (بلغ 109.7 نقطة مسجلاً تراجعاً بنحو 4.1% مقارنة بالربع الثاني من العام 2021). أما على المستوى السنوي، ارتفعت قيمة المؤشر الكلي بنحو 13.9% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2020، وذلك بسبب ارتفاع مؤشر أسعار المنازل بنحو 17.6%، ومؤشر الشقق السكنية بنحو 8.9%.

شكل 1-9: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين  
من الربع الأول 2018 إلى الربع الثالث 2021



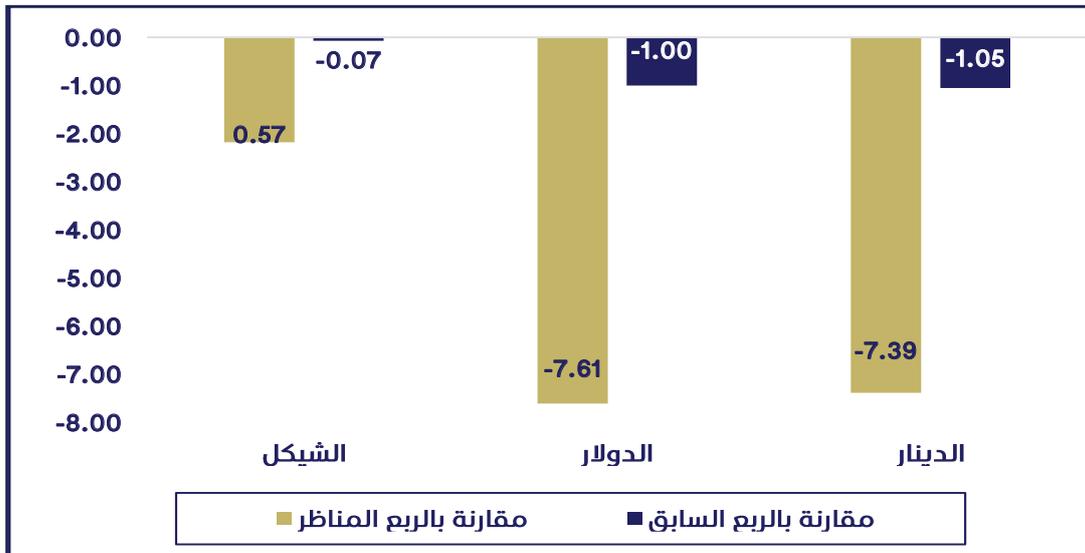
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2021). مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين. رام الله، فلسطين.

## القوة الشرائية<sup>9</sup>

**القوة الشرائية للشيكيل:** ارتفع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثالث من العام 2021 بنحو 0.1% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 2.2% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية بعملة الشيكيل بالمقدار نفسه خلال الفترات المشار إليها (انظر الشكل 10-1)، علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكيل يعادل ويعاكس معدل التغير في أسعار المستهلك.

**القوة الشرائية للدولار والدينار:** شهد الربع الثالث من العام 2021 انخفاض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكيل بنحو 0.9% و5.4% مقارنة بالربع السابق والمناظر من العام 2020، على الترتيب. بناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكيل، قد انخفضت بنحو 1.0% و7.6%، خلال فترة المقارنة نفسها على التوالي. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نسب تراجع شبيهة بتلك الخاصة بعملة الدولار تقريباً.

شكل 10-1: تطور القوة الشرائية بالعملة الرئيسية المتداولة محلياً، 2021  
خلال الربع الثالث 2021 بالمقارنة مع الربعين الثاني 2021 والثالث 2020 (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

9 تعرّف القوة الشرائية بأنها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك، وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكيل - معدل التضخم.

## 6-1 البنية التحتية الخدمية: المياه<sup>10</sup>

تعاني فلسطين من نقص في جميع خدمات البنية التحتية، ولكن أزمة المياه هي الأكثر حدة، وبالأخص في قطاع غزة الذي يعاني من تلوث المياه واستهلاك الخزان الجوفي الساحلي لشرق المتوسط بمستويات غير مستدامة. تتبع هذه المشكلة بالأساس من سياسات وممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الذي يستغل الموارد، ويحرم الفلسطينيين من نصيبهم وحقهم الشرعي في المياه. تنعكس هذه الإجراءات على حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة التي تتراوح حول 82 لتراً للفرد في اليوم، وهو أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية (100 لتر للفرد يومياً) لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية، وتقليل مخاطر الأمراض، وهي أقل بكثير من حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة في إسرائيل والمستعمرات، التي تصل إلى 242 لتراً للفرد يومياً، الأمر الذي يعكس التفاوت البارز في الحصول على المياه الذي يكرسه الاحتلال الإسرائيلي المطول.<sup>11</sup>

### 1-6-1 مصادر المياه

في العام 2019، بلغ إجمالي إمدادات المياه في فلسطين 417.9 مليون م<sup>3</sup> (213.7 مليون م<sup>3</sup> في الضفة الغربية، و204.2 مليون م<sup>3</sup> في قطاع غزة)، موزعة حسب المصادر التالية: الضخ من الآبار الجوفية<sup>12</sup> (69.2%)، المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) (20.1%)، تدفق مياه الينابيع (9.7%)، مياه شرب محلاة (1.0%) (انظر جدول 6-1)<sup>13</sup>. تبلغ حصة القطاع المنزلي 54.4% من مجمل المياه المتاحة سنوياً، ولكن نسبة مرتفعة جداً منها (37.5%) تهدر على شكل فاقد (28.5% في الضفة الغربية، و47.5% في قطاع غزة).

جدول 6-1: كمية المياه المتاحة سنوياً حسب المنطقة والمصدر للعام 2019، مليون متر مكعب في السنة

المجموعة	مشتراة من شركة المياه الإسرائيلية	مياه شرب محلاة	الينابيع	الآبار	المنطقة/المصدر
213.4	71.7	-	40.6	101.1	الضفة الغربية
204.2	12.5	4.1	-	187.6	غزة
417.6	84.2	4.1	40.6	288.7	فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). جداول المياه في فلسطين. سلطة المياه الفلسطينية، 2019.

نظام معلومات المياه، بيانات غير منشورة

### المياه السطحية

يوجد عدد محدود من مصادر المياه السطحية في الضفة الغربية، وثلاثة مصادر في قطاع غزة، تم تجفيف اثنين منها (وادي بيت حانون ووادي غزة) نتيجة استغلال الاحتلال للمياه في مناطق التدفق الطبيعي، والثالث (وادي السلقا) قليل المياه بسبب شح المطر<sup>14</sup> يمثل نهر الأردن المصدر الرئيسي الدائم للمياه السطحية في الضفة الغربية، ولكن الاحتلال يستغله لأغراض الري وإمدادات المياه المنزلية، ويمنع الفلسطينيين من استغلاله أو حتى الوصول إليه.

تتدفق المياه السطحية، أيضاً، في وديان الضفة الغربية، ولكن لأسابيع قليلة في العام، وتكون، بالعادة، على هيئة فيضانات سريعة مؤقتة يصعب جمعها أو استغلالها. يبلغ المعدل العام السنوي طويل الأمد لتدفق مياه الفيضانات في الأودية في الضفة الغربية حوالي

10 المصادر: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، (2019). رام الله، فلسطين، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019). قاعدة بيانات التجارة الخارجية 2018. رام الله، فلسطين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019). سلسلة المسوح الاقتصادية (2018). رام الله، فلسطين.

11 <https://www.btselem.org/gap-water-consumption-between-palestinians-and-israelis>

12 لا تشمل الكميات المستخرجة من الآبار غير المرخصة في قطاع غزة، حيث تقدر كميات الضخ الآمن وطاقة الحوض السنوية المستدامة بـ 50-60 مليون م<sup>3</sup> فقط من أصل 198.6 مليون م<sup>3</sup> يتم ضخها سنوياً، حيث إن أكثر من 100 مليون م<sup>3</sup> منها مستخرجة من المياه العائدة من البحر من خلال ما يعرف بظاهرة تداخل مياه البحر.

13 [https://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/water%20tables%202019.pdf](https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/water%20tables%202019.pdf)

14 [http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra\\_solid.pdf](http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra_solid.pdf)

[http://pwa.ps/ar\\_page.aspx?id=ZftsFfa2719158321aZftsFf](http://pwa.ps/ar_page.aspx?id=ZftsFfa2719158321aZftsFf)

165 مليون متر مكعب سنوياً.<sup>15</sup> يتم استخدام نحو مليون متر مكعب سنوياً فقط من تدفقات المياه في الأودية، من خلال العديد من البرك الزراعية في وادي الأردن، إضافة إلى سدود صغيرة الحجم في منطقتي العوجا والفرعة.<sup>16</sup>

## المياه الجوفية<sup>17</sup>

تشكل المياه الجوفية، وبخاصة عن طريق الآبار والينابيع، المصدر الرئيسي لإمدادات المياه في فلسطين. وتغذي الأمطار مصادر المياه الجوفية المتجددة بنحو 675-794 مليون متر مكعب سنوياً في الضفة الغربية، ونحو 55-60 مليون متر مكعب سنوياً في قطاع غزة (انظر جدول 7-1). ويختلف معدل التغذية الواصلة إلى الخزانات الجوفية من سنة إلى أخرى اعتماداً على معدل الأمطار، وشدة الهطول، وطول فترته الزمنية، كما يلعب الغطاء النباتي ونوعية التربة وتركيبها دوراً مهماً في معدلات التغذية الواصلة إلى الخزانات الجوفية.

الحصة الفلسطينية من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو هي 118 مليون متر مكعب سنوياً، وقد بلغت كمية المياه المتاحة من المياه الجوفية في العام 2019 نحو 101.4 مليون متر مكعب، منها حوالي 40 مليون متر مكعب لري 115,000 دونم من الأراضي الزراعية، و40 مليون متر مكعب للاستهلاك المنزلي والصناعي، ونسبة كبيرة تذهب كفاقد.<sup>18</sup>

### جدول 7-1: تقدير كميات تغذية طبقات المياه الجوفية الرئيسية، مليون متر مكعب في السنة

طبقة المياه الجوفية	حجم التغذية الجوفية 2016/2015	معدل التغذية على المحس الطويل	المياه المستخرجة 2019
الحوض الغربي	144	197-125	36.9
الحوض الشمالي الشرقي	251	420-318	33.3
الحوض الشرقي	92	197-135	31.2
إجمالي الضفة الغربية	487	814-578	101.4
إجمالي قطاع غزة - الحوض الساحلي	76	60-55	88.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). جداول المياه في فلسطين. سلطة المياه الفلسطينية، 2019. نظام معلومات المياه، بيانات غير منشورة.

## المياه غير التقليدية<sup>19</sup>

هناك ثلاث محطات رئيسية لتحلية المياه في قطاع غزة بقدرة إنتاجية كلية تصل إلى نحو 22,000 متر مكعب يومياً، أو نحو 7.5 مليون متر مكعب سنوياً، وجميعها تستخدم الآبار الجوفية الشاطئية. ويمتلك القطاع الخاص حوالي 125 وحدة تحلية صغيرة ذات قدرة إنتاجية قليلة، من 5 إلى 50 متراً مكعباً يومياً. كما تدير مصلحة مياه بلديات الساحل في خان يونس، ودير البلح، ورفح، ثماني محطات صغيرة لتحلية المياه الجوفية بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ مليون متر مكعب في السنة، والتي يتم خلطها بمياه الآبار قبل توزيعها.<sup>20</sup>

15 [http://pwa.ps/ar\\_page.aspx?id=m1i5Xia2706785532am1i5Xi](http://pwa.ps/ar_page.aspx?id=m1i5Xia2706785532am1i5Xi)

16 [http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra\\_solid.pdf](http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra_solid.pdf)

17 [http://pwa.ps/ar\\_page.aspx?id=LuBJw9a2707737285aLuBJw9](http://pwa.ps/ar_page.aspx?id=LuBJw9a2707737285aLuBJw9)  
[https://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/water%20tables%202019.pdf](https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/water%20tables%202019.pdf)

18 [http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Dments/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A9%202021\\_2023.pdf](http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Dments/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%A9%202021_2023.pdf)

19 سلطة المياه الفلسطينية، 2016. الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (2017-2022) ومكتب رئيس الوزراء، 2020. الخطة الوطنية للتنمية-الاستراتيجية القطاعية للمياه (2021-2023).

20 [http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra\\_solid.pdf](http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra_solid.pdf)

إضافة إلى محطات التحلية، هناك العديد من المشاريع لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل مشاريع إعادة استخدام المياه في جنين وأريحا ورفح، وتبلغ كميات المياه المعالجة التي يتم استخدامها في الزراعة حوالي مليوني متر مكعب سنوياً.

## شركة المياه الإسرائيلية

تضطرّ السلطة الوطنية الفلسطينية إلى شراء كميات متزايدة من المياه من شركة "مكوروت" الإسرائيلية بسبب تزايد الطلب، وعدم القدرة على استخراج كميات مياه أكبر من الآبار والينابيع بسبب السياسات الإسرائيلية. وتفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن السلطة اشترت من شركة "مكوروت" الإسرائيلية 84.2 مليون متر مكعب من المياه في العام 2019، خصص منها 71.7 مليون متر مكعب للضفة الغربية، و12.5 مليون متر مكعب لقطاع غزة.<sup>21</sup> ويشكل هذا زيادة بنحو 39.6% مقارنة بالعام 2010، أي حوالي 29.4% في الضفة الغربية، و155.1% في قطاع غزة.

## 2-6-1 استهلاك المياه

حصة الفرد من المياه المستهلكة من قبل القطاع المنزلي في فلسطين تبلغ 81.9 لتر للفرد يومياً، بواقع 85.6 لتر للفرد يومياً في الضفة الغربية و77.0 لتراً للفرد يومياً في قطاع غزة. تعكس هذه الأرقام عجزاً في تغطية الاستخدام المنزلي من المياه يبلغ 64.0 مليون م<sup>3</sup> في الضفة الغربية، و53.8 مليون م<sup>3</sup> في قطاع غزة، هذا على افتراض أن الفرد بحاجة إلى 150 لتراً يومياً من المياه حسب توصيات منظمة الصحة العالمية (انظر جدول 1-8). من المتوقع أن يتسع العجز في تغطية الاستخدام المنزلي من المياه بسبب النمو السكاني والتحضر.

جدول 1-8: كمية المياه المطلوبة والمزودة والمستهلكة والعجز في تغطية الاستخدام المنزلي حسب المنطقة كما في العام 2019 (مليون متر مكعب في السنة) 2019

المنطقة	المياه المطلوبة	المياه المزودة	المياه المستهلكة	الفاقد الكلي	العجز لتغطية الاستخدام المنزلي	العجز الحقيقي في تغطية الاستخدام المنزلي
الضفة الغربية	149.2	119.2	85.2	34.0	30.0	64.0
قطاع غزة	110.6	108.1	56.8	51.3	2.5	53.8
فلسطين	259.8	227.3	142.0	85.3	32.5	117.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). جداول المياه في فلسطين. سلطة المياه الفلسطينية، 2019. نظام المعلومات المياه، بيانات غير منشورة.

في العام 2019، تم ضخ 150.9 مليون م<sup>3</sup> من الآبار الجوفية للاستخدام الزراعي، معظمها في قطاع غزة (64.3%).<sup>22</sup> والزراعة هي المستهلك الرئيسي للمياه في قطاع غزة، حيث تتطلب حوالي 60% من إجمالي إمدادات المياه.<sup>23</sup> وبسبب قلة كميات المياه المتاحة للمزارعين الفلسطينيين، فإن 6.8% فقط من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية تُروى.<sup>24</sup>

في العام 2017، استهلكت المنشآت الاقتصادية نحو 59 مليون م<sup>3</sup> من المياه، 41 مليون م<sup>3</sup> في الضفة الغربية، و18 مليون م<sup>3</sup> في قطاع غزة.<sup>25</sup>

21 [https://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/water%20tables%202019.pdf](https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/water%20tables%202019.pdf)

22 [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table\\_id=613](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=613)

23 <http://pwa.ps/userfiles/server/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87.pdf>

24 <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1818.pdf>

25 <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2323.pdf>

## 3-6-1 مستوى الخدمة والتغطية

على الرغم من أن غالبية الأسر الفلسطينية متصلة بشبكة مياه عامة (93.3%)، فإنه لا توجد مياه كافية لتوفير المياه الجارية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. ويعاني الفلسطينيون مع انقطاع مستمر في المياه، وأحياناً يصل لأسابيع، وبخاصة بالصيف، ما يدفعهم إلى الاستثمار في مرافق التخزين واستخدام تنكات المياه عالية التكلفة (بواسطة الشاحنات) لتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما تستخدم العديد من الأسر مضخات تقوية لتعبئة الخزانات الموجودة فوق أسطح منازلهم بسبب ضعف الضغط في الشبكة. ويؤدي توزيع المياه على فترات متقطعة إلى تدهور الشبكة بمعدل أسرع، ما يقلل من عمرها الافتراضي.<sup>26</sup>

تقريباً 48% من التجمعات السكانية في فلسطين أشارت إلى وجود مشتركين بحاجة إلى خدمة التزويد بالمياه عن طريق التنكات.<sup>27</sup> ويعاني 291 من أصل 557 تجمعاً سكانياً من انقطاع المياه، فيما يعاني 221 تجمعاً من وجود مناطق غير مخدمة يومياً بالمياه، وأكثر من 49 تجمعاً سكانياً (جميعها في الضفة الغربية) لا يتوفر لديها شبكة مياه عامة. وعلى مستوى المنشآت الاقتصادية، حصل 81% على المياه من خلال شبكة مياه في العام 2017، بواقع 85.2% في الضفة الغربية و72.3% في قطاع غزة.<sup>28</sup>

أما من ناحية جودة المياه المنزلية، فقد وصفتها 61.1% من الأسر الفلسطينية بالجيدة، مقابل 13.1% تجدها سيئة. كما يعاني 237 تجمعاً من تهالك شبكات المياه وقدمها، و111 تجمعاً من تلوث المياه، و121 تجمعاً من ملوحة المياه وفاقد المياه وارتفاع الأسعار.<sup>29</sup> وجودة المياه متدنية، وبخاصة في قطاع غزة، حيث لا تعد المياه التي توفرها الشبكة مناسبة لأغراض الشرب، وذلك بسبب احتوائها على نسبة عالية من الكلوريد والنترات (التي تتجاوز حدود المسموح به في مياه الشرب). ويعتمد معظم سكان غزة على المياه الجوفية المحلاة لأغراض الاستخدام المنزلي. أما من حيث النوعية، فإن 97% من كمية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي سنوياً، لا تتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية، وأربعة من كل خمسة فلسطينيين في غزة، يشربون مياه الشرب من بائعين غير منظمين.<sup>30</sup> ويؤدي استهلاك المياه الملوثة إلى ارتفاع معدلات انتقال الأمراض التي تنقلها المياه.

## 4-6-1 التكلفة والأسعار

تكلفة المياه في فلسطين مرتفعة، وتشكل عبئاً مادياً على الأسر، وبخاصة الفقيرة وغير المقتدرة. وتبلغ حصة المياه من متوسط دخل الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية نحو 8%؛ أي ضعف المعيار المقبول عالمياً.<sup>31</sup> وفي ظل تراجع الوضع الاقتصادي للأسر الفلسطينية، تقوض القدرة المحدودة على الدفع من إمكانية تحصيل فواتير الخدمات التي يحصل عليها المواطنون. ومع ذلك، فإن المستهلكين الفقراء غير المتصلين بشبكة مياه هم من يدفعون أعلى التكاليف، التي تصل إلى أكثر من 17% من دخل الأسرة. (يوضح الجدول 9-1) متوسطات أسعار المستهلك لتعرفة المياه حسب المنطقة خلال العام 2019، الذي يكشف عن تباين عالٍ ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ناتج عن اعتماد الضفة الغربية، بشكل كبير، على المياه المستوردة من إسرائيل.

### جدول 9-1: متوسطات أسعار المستهلك لتعرفة المياه حسب المنطقة كما في العام 2019 (شيكيل)

الوصف	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (0-5) متر مكعب/شهر	2.98	3.25	1.39
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (5.1-10) متر مكعب/شهر	2.96	3.28	1.19
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (10.1-20) متر مكعب/شهر	3.42	3.9	1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح أسعار المستهلك، 2019. رام الله - فلسطين.

26 [http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra\\_solid.pdf](http://www.pwa.ps/userfiles/server/policy/stra_solid.pdf)

27 [https://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_\\_ar/1039/default.aspx?lang=ar](https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1039/default.aspx?lang=ar)

28 <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2323.pdf>

29 [https://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/Local%2010A.htm](https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Local%2010A.htm)

30 <https://www.unicef.org/sop/media/226/file/Desalination%20in%20Gaza.pdf>

سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه من خلال الاتفاقيات الظالمة المجحفة بحق الفلسطينيين والقوة العسكرية، وانتهاكاته وإجراءاته التعسفية، خنقت وأنهكت السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلقت أزمة دائمة في قطاع المياه. وتضطر السلطة إلى شراء المياه من شركة ميكوروت الإسرائيلية بتكلفة عالية، والفلسطينيون يعانون من شح المياه وانقطاعها المستمر، لأن الاحتلال يسيطر على مصادر المياه الجوفية المشتركة في الضفة الغربية، ويستغل 90% منها، ويمنع الفلسطينيين من حفر آبار يزيد عمقها على 140 متراً، ويحرم الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن المقدر بنحو 250 مليون متر مكعب سنوياً.<sup>32</sup> كما يمارس الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات جمة للضغط على الجانب الفلسطيني. وقد تمثلت هذه الممارسات في رفع أسعار المياه، ومصادرة الآبار الفلسطينية، وهدم المنشآت المائية، ومنع ناقلات المياه الفلسطينية من العبور إلى المدن والقرى، وإغلاق المستوطنين لخطوط المياه الخارجة من الآبار، وامتناع الشركة الإسرائيلية المسؤولة عن خطوط المياه عن القيام بأية إصلاحات لازمة. إضافة إلى ذلك، تقيد أنظمة التصاريح الإسرائيلية في الضفة الغربية تخطيط وتطوير البنية التحتية الفلسطينية للمياه والصرف الصحي والنظافة، حيث لا يمنح الاحتلال التراخيص اللازمة لإقامة مشاريع مائية، وبخاصة في المنطقة المسماة "ج"، ويقيد حفر الآبار، وتعميقها، وإعادة تأهيلها.<sup>33</sup>

اتفاق أوسلو المرحلي حدّد حصة الفلسطينيين من استخراج المياه عند مستويات 1995، ولم يراع النمو السكاني أو تزايد الطلب على المياه. وعلى الرغم من ذلك، لا يتوفر للفلسطينيين سوى نحو 15% من سعة التغذية لشبكة المياه في الضفة الغربية، أي 75% فقط من المستويات المخصصة لهم حسب اتفاق أوسلو.<sup>34</sup> في المقابل، يستخرج الاحتلال من الآبار الجوفية أكثر من 1.8 ضعف الحصة المحددة له في اتفاقية أوسلو. وقد أدى الاستخراج المفرط، إلى جانب انخفاض التغذية، إلى مخاطر على طبقات المياه الجوفية وتراجع في المياه المتاحة للفلسطينيين على الرغم من تنامي الطلب.<sup>35</sup>

تتفاقم أزمة المياه في غزة بسبب عدم توفر الطاقة اللازمة لتحلية المياه ونقلها، وبسبب تلوث المياه الجوفية بالمياه العادمة. مصدر المياه الطبيعي الوحيد المتوفر في غزة، الحوض الجوفي الساحلي، يتم استنزافه بحجم أكبر مما هو مستدام على المدى الطويل (بأكثر من 100 مليون م<sup>3</sup> سنوياً من الحد)، ويتأثر الخزان الجوفي بالملوثات الناتجة عن تسرب مياه البحر ومياه الصرف الصحي والأسمدة.<sup>36</sup> ويدرك كل من المجتمع الدولي والدول المانحة حجم الأزمة في قطاع غزة، ولكن المشاريع قيد التنفيذ والمخطط لتنفيذها لا تلبي حتى الاحتياجات الأساسية للسكان من مياه وطاقة، واعتداءات الاحتلال المتتالية على القطاع تفاقم من الأزمة.<sup>37</sup>

يُعد الفاقد، أيضاً، من المشاكل التي تسبب أزمة في قطاع المياه. فحوالي 85.3 مليون متر مكعب؛ أي ما يعادل 37.5% من إمدادات المياه، تذهب كفاقد. كما أن ثلث كمية المياه المزوّدة من الشركة الإسرائيلية يضيع سدى حيث يتسرب من الأنابيب بسبب ترمدي حالة شبكة المياه الموصلة بين البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك ترمدي شبكة المياه الداخلية في المدن والقرى. وقد أعدت السلطة الفلسطينية خطاً لإصلاح شبكات المياه هذه، التي تمرّ بالضرورة في المنطقة المسماة "ج"، إلا أن إسرائيل ترفض الموافقة عليها.<sup>38</sup>

32 <https://documents1.worldbank.org/curated/en/775491468139782240/pdf/476570SR0P11511nsRepor-t18Apr2009111.pdf>

33 <https://www.btselem.org/water>

34 [https://itrc.ouce.ox.ac.uk/wp-content/PDFs/PalestineFTA\\_online.pdf](https://itrc.ouce.ox.ac.uk/wp-content/PDFs/PalestineFTA_online.pdf)

حسب اتفاقية أوسلو، يحصل الفلسطينيون على خمس "الإمكانات المقدرّة" لطبقات المياه الجوفية التي تشكل المصدر الرئيسي للمياه في كل من الضفة الغربية وإسرائيل.

35 <https://documents1.worldbank.org/curated/en/775491468139782240/pdf/476570SR0P11511nsRepor-t18Apr2009111.pdf>

36 <https://documents1.worldbank.org/curated/en/775491468139782240/pdf/476570SR0P11511nsRepor-t18Apr2009111.pdf>

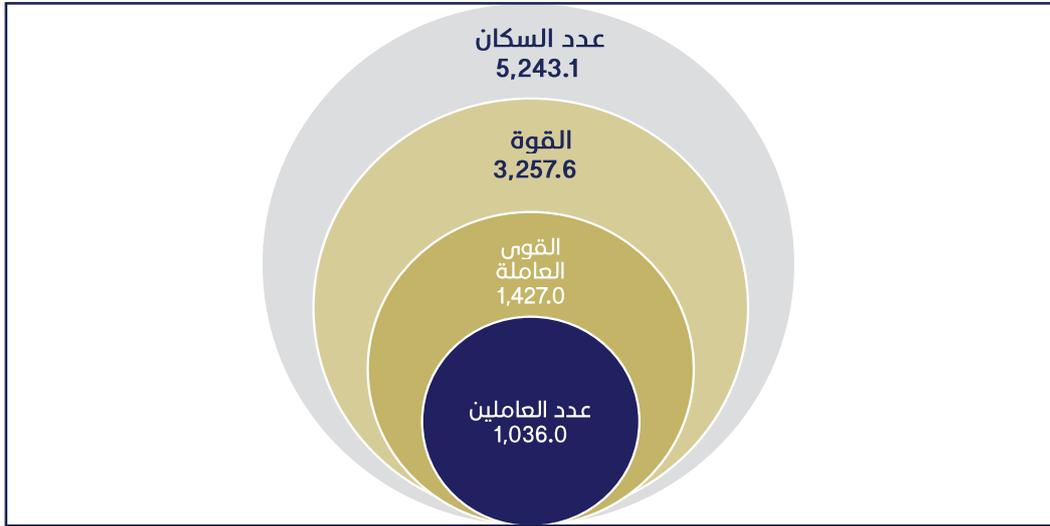
37 [https://www.itrc.org.uk/wp-content/PDFs/PalestineFTA\\_online.pdf](https://www.itrc.org.uk/wp-content/PDFs/PalestineFTA_online.pdf)

38 <https://www.btselem.org/arabic/water>

## القسم الثاني: سوق العمل<sup>39</sup>

بلغ حجم القوة البشرية في فلسطين 3,257.6 ألف شخص نهاية الربع الثالث من العام 2021، التي تضم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أما القوى العاملة، التي تمثل عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (الذين يبحثون عن عمل)، فقد شهدت ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2021 بنحو 3.2% (حوالي 44.4 ألف شخص) مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2020، لتصل إلى حوالي 1,427 ألف شخص. وقد ارتفعت نسبة المشاركة في هذا الربع بمقدار 1.1 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق (نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية)، إذ بلغت في الربع الثالث من العام 2021 نحو 43.8% على مستوى فلسطين (الذكور والإناث)، كما ارتفعت بمقدار 2.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الثالث من العام 2021.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2021)، ألف شخص



### توزيع العمالة

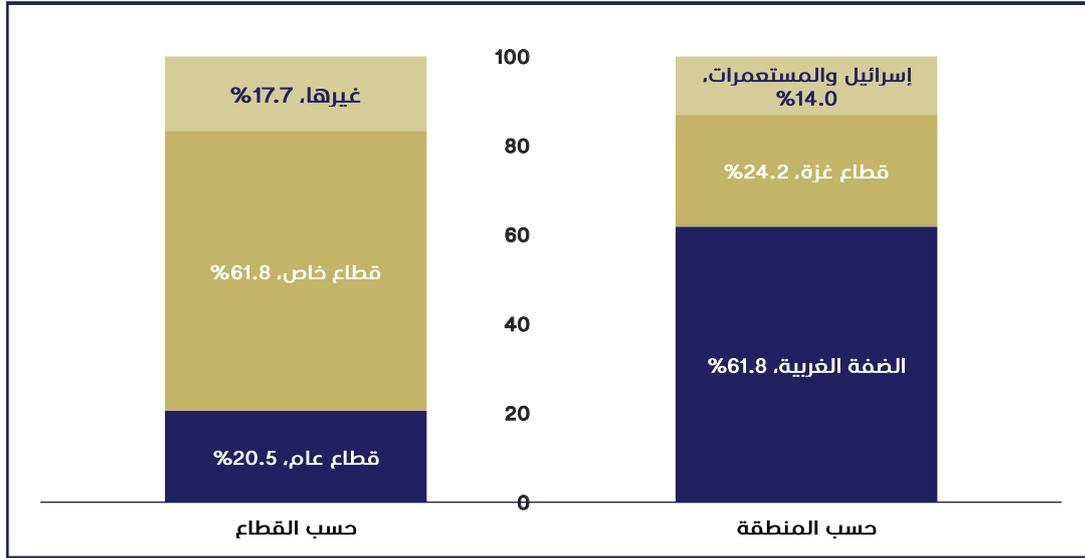
شهد عدد العاملين في فلسطين ارتفاعاً بنحو 2% (حوالي 20.4 ألف عامل) بين الربعين المتلاحقين، ليصل إلى 1,036.0 ألف عامل. ويعود سبب هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع عدد العاملين في الضفة الغربية بنسبة 5% (بمقدار 32.6 ألف عامل)، بالمقابل انخفض عدد العاملين في قطاع غزة بنسبة 4.2% (11 ألف عامل)، وانخفض عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 0.8% (1,200 عامل).

توزع العاملون في الربع الثالث من العام 2021 حسب مكان العمل بين 61.8% في الضفة الغربية، و24.2% في قطاع غزة، و14% في إسرائيل والمستعمرات (نحو 145 ألف عامل، 27% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أما حسب قطاع العمل، فإن نحو خمس العاملين في الربع الثالث قد عملوا في القطاع العام (21% في الربع الثاني من العام 2021)، و61.8% في القطاع الخاص (61% في الربع الثاني من العام 2021)، وحوالي 17.7% في إسرائيل والمستعمرات والقطاعات الأخرى (18% في الربع الثاني من العام 2021).<sup>40</sup> وتركز العاملون في الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 63.8% من إجمالي العاملين (نحو 55.6% في قطاع غزة)، مقابل 15.2% للقطاع العام (نحو 37.1% في قطاع غزة). ويعود السبب الرئيس في انخفاض نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى

39 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.  
40 القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.

تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ العام 2006، وهذا، بدوره، انعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية كافة في القطاع الخاص (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثالث من العام 2021 (نسبة مئوية %)



بالمجمل، شهد عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية وقطاع غزة) ارتفاعاً بنسبة 2.5% خلال الربع الثالث من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، وقد تباين هذا الارتفاع على صعيد الأنشطة الاقتصادية، فلقد شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في عدد العاملين، فيما شهد بعضها الآخر تراجعاً في عددهم؛ إذ انخفض عدد العاملين في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 2.0%، وفي نشاط الزراعة بنسبة 12.6%، في حين ارتفع عدد العاملين في نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 10.7%، وفي نشاط التشييد والبناء بنسبة 8.1%، وفي كل من أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 10.7%، وفي أنشطة الخدمات بنسبة 2.8%.

جدول 1-2: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي في الربعين الثاني والثالث من العام 2021 (نسبة مئوية %)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية		قطاع غزة		إسرائيل والمستعمرات		فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات)	
	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021
الزراعة والصيد والمراجه	7.7	6.8	6.3	4.7	6.6	5.9	7.3	6.2
مداجر وصناعة تحويلية	14.5	15.0	5.2	6.6	12.0	12.4	11.7	12.7
البناء والتشييد	14.3	15.1	3.0	2.3	63.8	66.2	10.9	11.5
التجارة والمطاعم والفنادق	25.5	24.3	21.7	20.7	12.3	10.5	24.4	23.3
النقل والتخزين والاتصالات	5.1	5.7	8.2	8.6	1.6	1.2	6.1	6.5
خدمات وغيرها	32.9	33.1	55.6	57.1	3.7	3.8	39.6	39.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

يظهر الجدول 1-2، أنّ هناك تبايناً في التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة الغربية (15.0% في الضفة الغربية، مقابل 6.6% في قطاع غزة)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (57.1% في قطاع غزة، مقابل 33.1% في الضفة الغربية). كما تشير الأرقام إلى التذني الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (نحو 2.3%)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (انظر الصندوق المتعلق بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية، فنلاحظ ارتفاعاً في عدد العاملين الذين يعملون بأجر بنسبة 5.5% (حوالي 39.3 ألف عامل) بين الربعين الثالث والثاني من العام 2021. بالمقابل، انخفض عدد العاملين لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) بنسبة 5% (حوالي 10.6 ألف عامل)، كما انخفض عدد العاملين دون أجر بنسبة 17.9% (حوالي 8.4 ألف عامل).

## البطالة

شهد معدل البطالة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2021 ارتفاعاً بمقدار 0.9 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه، بينما انخفض بمقدار 1.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، ليصل إلى 27.3% (انظر الجدول 2-2). يظهر الجدول 2-2 تباين معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا، وقد شهد معدل البطالة في الضفة الغربية انخفاضاً بمقدار 2.2 نقطة مئوية في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة بالربع الثاني من العام 2021، وانخفاضاً بمقدار 4.0 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020. بالمقابل، شهد معدل البطالة في قطاع غزة ارتفاعاً بمقدار 5.5 نقطة مئوية في الربع الثالث من العام 2021، مقارنة مع الربع الثاني من العام 2021، و1.6 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام السابق.

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة/الجنس	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2020	
الضفة الغربية	ذكور	11.0	14.3	15.8
	إناث	31.5	28.5	32.3
	المجموع	14.7	16.9	18.7
قطاع غزة	ذكور	44.6	39.2	44.4
	إناث	68.6	64.0	65.0
	المجموع	50.2	44.7	48.6
فلسطين	ذكور	22.4	22.6	24.9
	إناث	46.6	42.3	44.1
	المجموع	27.3	26.4	28.5

أما أبرز خصائص البطالة في فلسطين في الربع الثالث من العام 2021، فهي:

(1) أن البطالة متركرة، بشكل خاص، بين الشباب، إذ بلغ معدلها في الفئة العمرية (15-19 سنة) نحو 43.2%. أما في الفئة العمرية

- (20-24 سنة) فيبلغ نحو 45.3%، وذلك بالمقارنة مع 9.4% للفئة العمرية (45-49 سنة)، و10.2% للفئة العمرية (50 فما فوق).<sup>41</sup> هذا يدل على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- (2) يوضح الجدول 2-2 أعلاه، أن معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور، ويعود هذا إلى محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور، إذ يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات بنسبة 74.3%، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين في قطاع الخدمات نحو 27.9%.<sup>42</sup>
- (3) تتخفف البطالة مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، وعلى العكس ترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائي نحو 23.8%، ونحو 20.8% للذكور الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، مقابل 6.0% للإناث الحاصلات على تعليم ابتدائي، و52.0% للإناث الحاصلات على تعليم دبلوم متوسط فأعلى. ولكن من المهم التأكيد على أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلّقات يعود على المعدل المرتفع بشكل ملحوظ في نسبة مشاركة ذوات التعليم العالي في سوق العمل مقارنة بذوات التعليم المتدني.<sup>43</sup>

## الأجور

استقر متوسط الأجر اليومي للعاملين كافة في الربع الثالث من العام 2021 عند قيمته نفسها في الربع الثاني من العام 2021 (137.8 شيكل/يوم). أما حسب مكان العمل، فارتفع متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 1.5 شيكل، كما ارتفع متوسط أجر العاملين في كل من الضفة الغربية وفي قطاع غزة بمقدار 0.9 شيكل لكل منهما. ويخفي متوسط الأجر في فلسطين (137.8 شيكل/يوم) خلال الربع الثالث من العام 2021 التباين الكبير بين:

1. متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة؛ إذ بلغ متوسط الأجور في قطاع غزة حوالي 48% من متوسط الأجر في الضفة الغربية. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط؛ فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-3). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 48% من مستواه في الضفة، فإن وسيط الأجر في القطاع يبلغ 33% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-3).
2. متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى، حيث تُشير الأرقام في الجدول 2-3 إلى أن متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (266.3 شيكل) تعادل ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (125.6 شيكل)، وأربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة (60.5 شيكل).

**جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث 2021) (شيكال)**

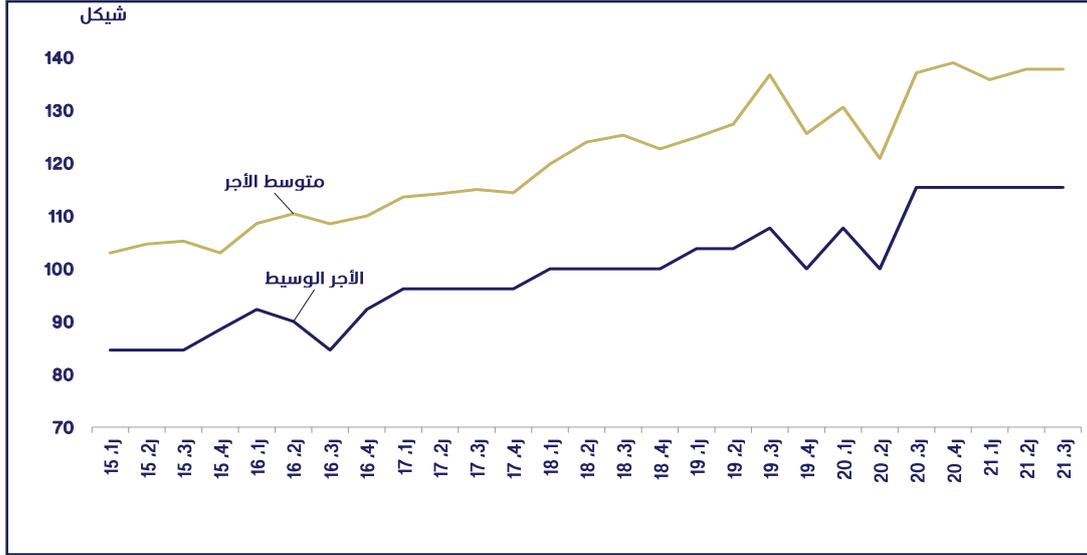
مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	125.6	115.4
قطاع غزة	60.5	38.5
إسرائيل والمستعمرات	266.3	250.0
المجموع	137.8	115.4

41 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع الصندوق «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب الاقتصادي.

42 من أجل معلومات أكثر، راجع الصندوق «الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟» في العدد 51 من المراقب الاقتصادي.

43 راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب الاقتصادي، الذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلّقات مقارنة بغير المتعلّقات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل.

شكل 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)



## الحد الأدنى للأجور

يبلغ مستوى الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين نحو 1,450 شيكلاً. وتشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الثالث من العام 2021، إلى انخفاض في نسبة العاملين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في الربع الثالث من العام 2021 نحو 28% (7% في الضفة الغربية، مقابل 83% في قطاع غزة)، بينما بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في الربع الثاني من العام 2021 نحو 29% (8% في الضفة الغربية، مقابل 80% في قطاع غزة) وقد بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه العاملون بأجر أقل من الحد الأدنى للأجور خلال الربع الثالث من العام 2021 نحو 742 شيكلاً (1,110 شواكل في الضفة الغربية، مقابل 654 شيكلاً في قطاع غزة)، مقابل متوسط أجر بلغ 744 شيكلاً (1,142 شيكلاً في الضفة الغربية، مقابل 655 شيكلاً في قطاع غزة) خلال الربع الثاني من العام 2021.

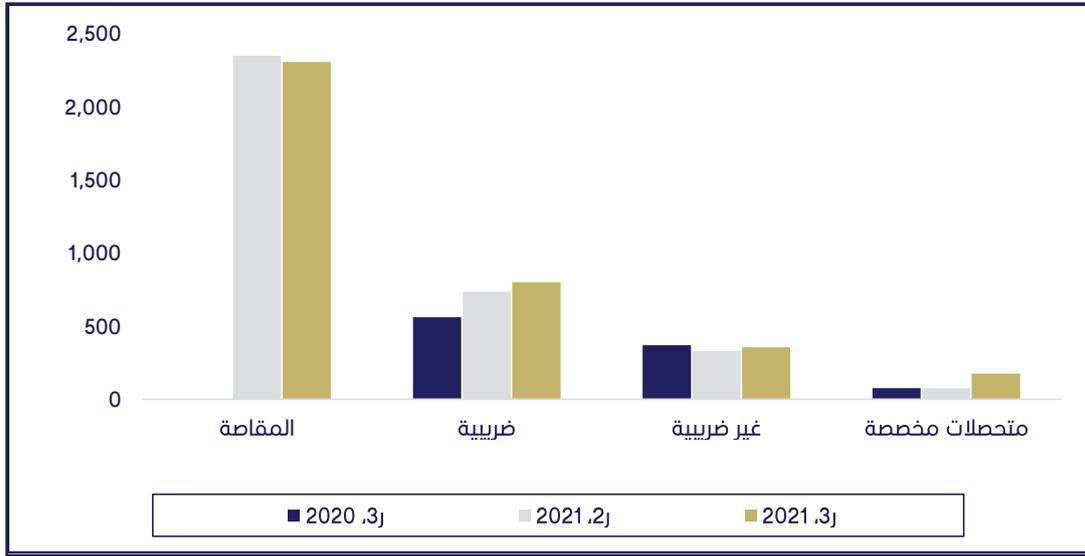
بحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ متوسط الإنفاق الشهري لعائلة مكونة من 5 أفراد في الضفة الغربية حوالي 1,602.85 دولار؛ أي ما يقارب أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور، وهذا بدوره يعكس الفجوة الواسعة ما بين متوسط الحد الأدنى للأجور الشهري، والمستوى المقبول لضمان حياة كريمة للأسرة الفلسطينية.

## القسم الثالث: المالية العامة<sup>44</sup>

### الإيرادات العامة

شهد الربع الثالث من العام 2021 استقرار إيرادات المقاصة المحولة فعلياً، عند مستوى الربع السابق تقريباً، لتبلغ نحو 2.3 مليار شيكل، علماً أنه لم يتم تحويل أية مبالغ من أموال المقاصة خلال الربع المناظر، نتيجة لأزمة إيرادات المقاصة خلال العام 2020. وشكلت هذه الإيرادات نحو 64.9% من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذا الربع. وقد ارتفعت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الثالث من العام 2021 بنسبة 16.7%، و32.4%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل (انظر الشكل 1-3). أما المنح والمساعدات الخارجية، فلا تزال في انخفاض مستمر، وهي عند أدنى مستوياتها، لتبلغ خلال هذا الربع حوالي 114 مليون شيكل فقط، معظمها لدعم المشاريع التطويرية (انظر الجدول 1-3).

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثالث من العام 2021 إلى 3.7 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.6 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 1.3 مليار شيكل خلال الربع المناظر،<sup>45</sup> لتشكل نحو 77.7% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 81.7% خلال الربع السابق، و32.6% خلال الربع المناظر. ويظهر الجدول 1-3 التراجع المستمر في حجم المنح والمساعدات الخارجية، وبخاصة تلك الموجهة لدعم الموازنة التي انخفضت بشكل ملحوظ خلال الأرباع السابقة.

44 مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2021: العمليات المالية – الإيرادات والتفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2021). هي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

45 لا بد من الإشارة إلى أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثالث من العام 2021 بلغ نحو 84.2 مليون شيكل مقارنة بنحو 69.7 مليون شيكل خلال الربع السابق، و62.2 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

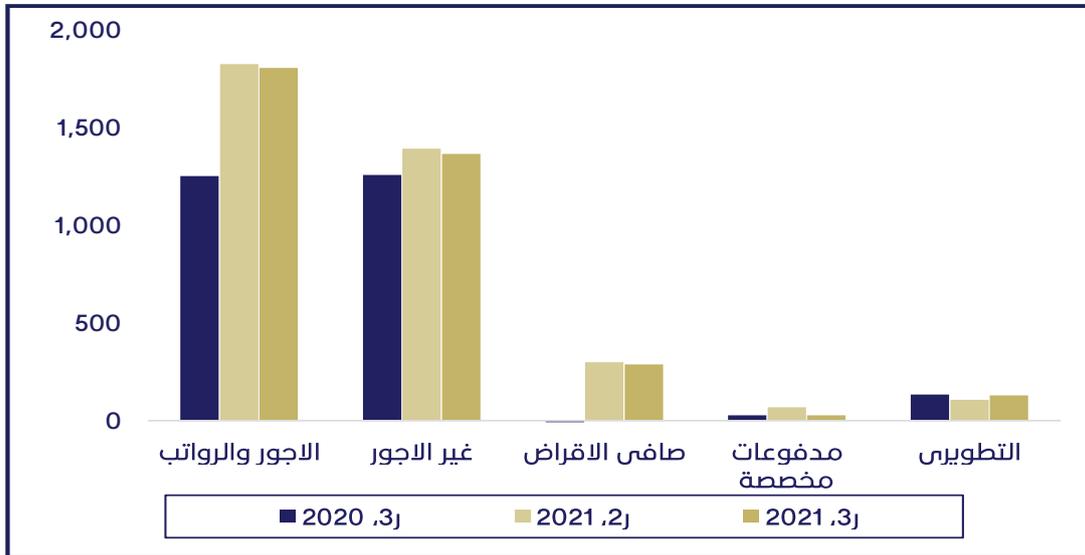
### جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2021			2020			
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
لدعم الموازنة	4	97.6	0	151	278	544.3	246.1
منح عربية	0	0	0	0	0	21.3	111.1
من الدول الأخرى	4	98	0	151	278	523	135
التمويل التطويري	110.4	112.5	35.2	138	121	153.3	38.6
إجمالي المنح والمساعدات	114.4	210.1	35.2	289	399	697.6	284.7

### النفقات العامة

انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثالث من العام 2021 بنسبة 2.1%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنه ارتفع بنسبة 37%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.6 مليار شيكل. وقد انخفضت الأجور والرواتب بنسبة بسيطة 1.1% مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت مرتفعة بنسبة 44.3% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.8 مليار شيكل، علماً أن هذا الارتفاع جاء نتيجة عدم تمكن الحكومة من تغطية جزء كبير من نفقاتها خلال الربع المناظر من العام السابق، نتيجة توقف تدفق أموال المقاصة خلال تلك الفترة. وانخفضت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفعت بنسبة 8.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. وقد بلغ بند صافي الإقراض خلال هذا الربع حوالي 288.2 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 298.8 مليون شيكل خلال الربع السابق. أما الإنفاق التطويري الفعلي، فقد ارتفع بنحو 21.1%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنه انخفض بنسبة 3.2%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 128.9 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

### شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

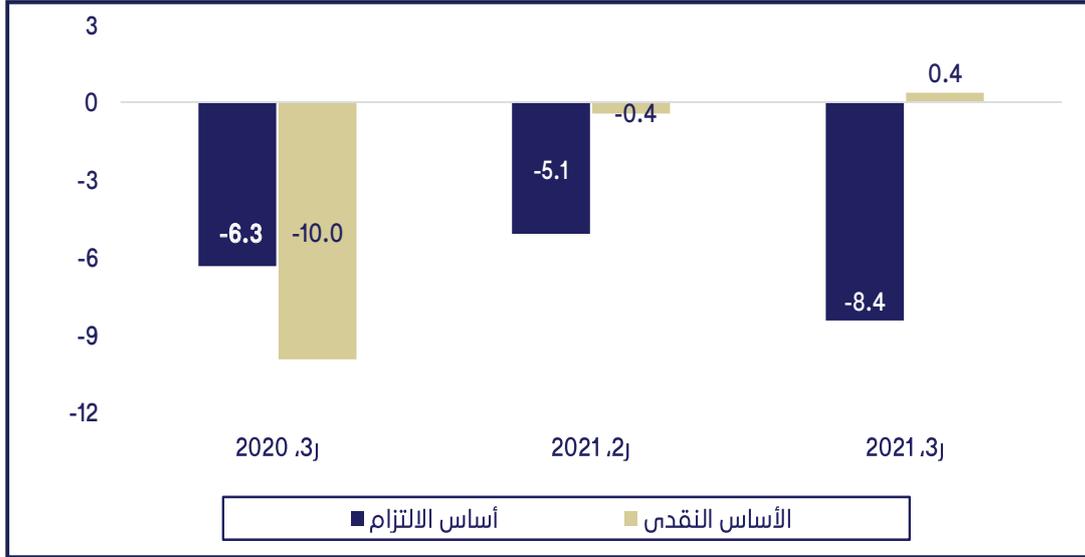


### الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة خلال الربع الثالث من العام 2021، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 48 مليون شيكل، أو ما نسبته 0.4% من الناتج المحلي الاسمي.<sup>46</sup> إلا أن هذا الرصيد لا يعكس الوضع الحقيقي لمالية الحكومة، إذ بلغ هذا العجز على أساس الالتزام حوالي 1.2 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 8.4% من الناتج المحلي

46 تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي هي بيانات أولية، وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

### شكل 3-3: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



## المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث من العام 2021 حوالي 1,124.9 مليون شيكل، منها نحو 710.2 مليون شيكل متأخرات غير الأجور، وحوالي 186.6 مليون شيكل متأخرات الأجور والرواتب، ومتأخرات المدفوعات المخصصة حوالي 146.7 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية بما يقارب 55.4 مليون شيكل، فيما بلغت متأخرات الإرجاعات الضريبية حوالي 26 مليون شيكل (انظر الجدول 2-3).

### جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

2021			2020				البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
26.0	100.4	90.0	63.8	13.7	(4.3)	30.9	إرجاعات ضريبية
186.6	106.1	789.3	(1,208.5)	485.2	1,085.8	155.0	الأجور والرواتب
710.2	563.5	658.9	667.4	825.1	801.0	209.0	نفقات غير الأجور
55.4	69.3	68.6	134.1	111.9	61.7	72.5	النفقات التطويرية
146.7	7.3	107.5	1.4	47.1	8.1	97.2	مدفوعات مخصصة
1,124.9	846.6	1,714.3	(341.8)	1,483.0	1,952.3	564.6	إجمالي المتأخرات
393.6	314	263.7	731.9	344.2	246.7	239.7	مدفوعات متأخرات سلع وخدمات ونفقات
731.3	532.6	1,450.6	(1,073.7)	1,138.9	1,705.6	324.9	صافي المتأخرات

\*الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة

## الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الثالث من العام 2021، بنحو 2.5%، و9.6% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.8 مليار دولار (ما يعادل 12.2 مليار شيكل)، مُشكِّلاً حوالي 22% من الناتج المحلي الاسمي.

الاسمي (انظر الشكل 3-3) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. إذ ارتفع الدين الحكومي المحلي بنحو 3.6%، و14.5%، خلال فترة المقارنة نفسها، ليبلغ حوالي 2.5 مليار دولار. فيما استقر الدين الحكومي الخارجي عند مستوى الربع السابق (ارتفاع بسيط بنحو 0.4%)، ولكنه ارتفع بنسبة 1.5%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار. وقد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 132.8 مليون شيكل، منها 130.9 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، وما يقارب 1.9 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي (انظر الجدول 3-3)<sup>47</sup>.

### جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

2021			2020				البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2,471.1	2,384.9	2,231.1	2,324.7	2,157.3	1,786.9	1,597.3	الدين الحكومي المحلي
2,408.8	2,323.3	2,171.0	2,262.3	2,099.1	1,772.2	1,583.1	المصارف
62.3	61.6	60.1	62.4	58.2	14.7	14.2	مؤسسات عامة
1,322.8	1,317.5	1,314.4	1,324.7	1,302.8	1,294.1	1,289.0	الدين الحكومي الخارجي
3,793.9	3,702.4	3,545.5	3,649.4	3,460.1	3,081.0	2,886.3	الدين العام الحكومي
%22.0	%21.0	%20.9	%23.5	%21.7	%20.9	%17.3	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي

47 تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف عند احتساب الأرقام بالشيكل، نتيجة أثر التغير في سعر الصرف. كما أن بيانات الناتج المحلي هي بيانات أولية قابلة للتعديل.

## القسم الرابع: القطاع المالي

### 1-4 القطاع المصرفي<sup>48</sup>

بلغ عدد الفروع والمكاتب المصرفية في فلسطين 380 فرعاً ومكتباً، نهاية الربع الثالث من العام 2021، منها 323 في الضفة الغربية و57 في قطاع غزة. وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف نهاية هذا الربع إلى نمو موجودات/مطلوبات المصارف بنحو 3.4% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 14.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020، لتصل إلى 21.3 مليار دولار. إذ سجلت معظم بنود الموجودات ارتفاعات،<sup>49</sup> وبخاصة التسهيلات الائتمانية، والنقدية، والأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، إضافة إلى محفظة الأوراق المالية والاستثمارات خلال هذه الفترات (انظر الجدول 1-4).

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

2021			2020		البيان*
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
21,321.6	20,624.4	20,059.9	19,886.2	18,625.0	إجمالي الأصول
10,473.7	10,350.7	10,150.6	10,078.7	9,894.0	التسهيلات الائتمانية المباشرة
5,469.0	5,387.2	5,126.9	5,509.1	4,138.7	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
1,456.0	1,430.0	1,377.2	1,368.8	1,310.7	محفظة الأوراق المالية والاستثمارات
2,785.2	2,307.2	2,151.6	1,770.9	1,981.3	النقدية والمعادن الثمينة
1,137.7	1,149.4	1,253.7	1,158.6	1,300.3	الموجودات الأخرى
21,321.6	20,624.4	20,059.9	19,886.2	18,625.0	إجمالي الخصوم
16,224.6	15,726.5	15,182.4	15,138.3	14,061.9	ودائع العملاء**
2,062.6	1,994.0	2,016.7	1,967.4	1,959.1	حقوق الملكية
1,455.5	1,372.7	1,337.7	1,349.5	1,209.3	أرصدة سلطة النقد والمصارف
3.345	1.735	564.5	488.5	499.3	المطلوبات الأخرى
1,035.6	994.1	958.6	942.5	895.4	المخصصات والائتلاك

\*البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* ودائع العملاء تشمل ودائع القطاعين الخاص والعام.

### التسهيلات الائتمانية

واصلت التسهيلات الائتمانية الارتفاع خلال الربع الثالث من العام 2021، وبنسبة 1.2% و5.9%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ 10.5 مليار دولار. وتوزعت هذه المحفظة بين القطاعين العام والخاص بنسبة 22.7% و77.3% على الترتيب، إذ ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 2.0% مقارنة مع الربع السابق، لتسجل 2.4 مليار دولار، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 1.0% خلال فترة المقارنة ذاتها، لتتخطى 8 مليارات دولار. وعلى الرغم من هذا النمو، فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور تراجعت من 65.8% في الربع الثاني إلى 64.6% في الربع الحالي، نتيجة لنمو ودائع الجمهور بوتيرة أكبر من النمو في التسهيلات الائتمانية (1.2% للتسهيلات، 3.2% للودائع). كما شكلت التسهيلات الائتمانية نحو 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وجاء الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص على المستوى الربعي مدفوعاً بارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاعات العقارات والإنشاءات، والتجارة، وقطاع تمويل السلع الاستهلاكية، وقطاع التعدين والصناعة، وتطوير الأراضي، إضافة إلى قطاع تمويل شراء

48 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني 2021، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

49 يذكر أن تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكال (نهاية الفترة) من 3.253 شيكل/دولار في الربع الثاني ومن 3.444 شيكل/دولار في الربع المناظر إلى 3.219 شيكل/دولار نهاية الربع الثالث 2021، قد أسهم في زيادة الارتفاع في بنود الأصول/الخصوم مقومة بالدولار خلال هذه الفترة، وبخاصة على المستوى السنوي، علماً أن عملة الشيكال تستحوذ على نحو 42% من إجمالي أصول المصارف، ونحو 33% من خصومها.

السيارات، حيث تستحوذ هذه القطاعات على ما يقارب 77% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. في حين سجلت التسهيلات الممنوحة للقطاعات الأخرى تراجعاً متفاوتاً خلال فترة المقارنة ذاتها (انظر الجدول 2-4).

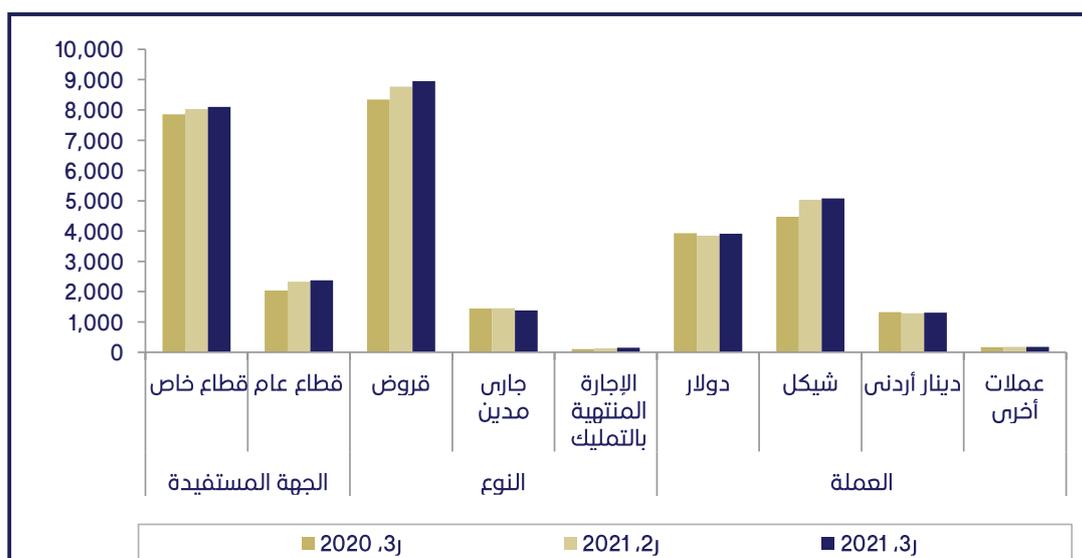
#### جدول 2-4: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2021			2020	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
القطاع العام	2,374.3	2,327.6	2,141.7	2,205.4	2,041.8
العقارات والإنشاءات	1,849.9	1,833.2	1,808.2	1,801.9	1,786.1
التعدين والصناعة	550.8	546.3	467.7	443.6	490.5
التجارة	1,676.9	1,579.9	1,711.0	1,523.0	1,479.7
الخدمات	1,046.5	1,107.3	1,068.5	1,125.2	1,173.7
تمويل شراء السيارات	398.9	391.1	392.0	405.3	442.5
تمويل السلع الاستهلاكية	1,396.8	1,352.4	1,349.0	1,415.0	1,426.5
أخرى في القطاع الخاص*	1,179.6	1,212.9	1,212.5	1,159.3	1,053.2
المجموع	10,473.7	10,350.7	10,150.6	10,078.7	9,894.0

\* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات التالية: تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار في الأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أي من هذه القطاعات.

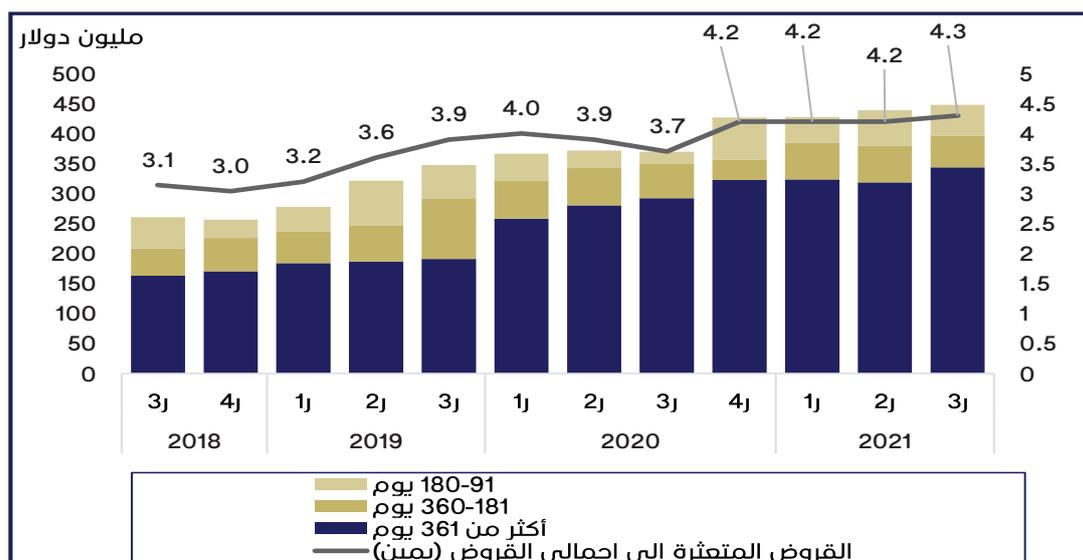
وعلى مستوى توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب العملة، تشير البيانات إلى تراجع طفيف في التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار والدولار على المستوى السنوي بمعدل 1.1% و0.6% على الترتيب، وذلك لصالح التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل التي ارتفعت بنحو 13.6% مقارنة مع الربع الثالث من العام السابق. في السياق ذاته، حصلت محافظات الضفة الغربية على الغالبية العظمى من التسهيلات الممنوحة من المصارف، إذ استحوذت على حوالي 91% منها، بقيمة 9.6 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 1.1% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 6.4% مقارنة مع الفترة المقابلة من العام 2020. أما محافظات قطاع غزة، فحصلت على حوالي 9% من إجمالي التسهيلات، وبقيمة لم تتخط 0.9 مليار دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2.2% مقارنة مع الربع السابق، واستقراراً مقارنة مع الربع المناظر (انظر الشكل 1-4)

#### شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



سجلت قيمة القروض المتعثرة نهاية الربع الثالث من العام 2021 حوالي 448.1 مليون دولار، مرتفعةً بمعدل 2.1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 21.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020. وقد ارتفعت نسبتها من إجمالي التسهيلات بشكل طفيف لتبلغ 4.3% مقارنة مع 4.2% في الربع السابق، و3.7% في الربع المناظر (انظر الشكل 4-2). وقد رافق هذا الارتفاع في قيمة القروض المتعثرة، ارتفاع في نسبة تغطية المخصصات لهذه القروض، فارتفعت من 89% في الربع السابق إلى 90% في الربع الثالث من العام 2021، ما يعكس قدرة كبيرة لدى المصارف على مواجهة مخاطر التعثر.

شكل 4-2: اتجاهات القروض المتعثرة (مليون دولار)

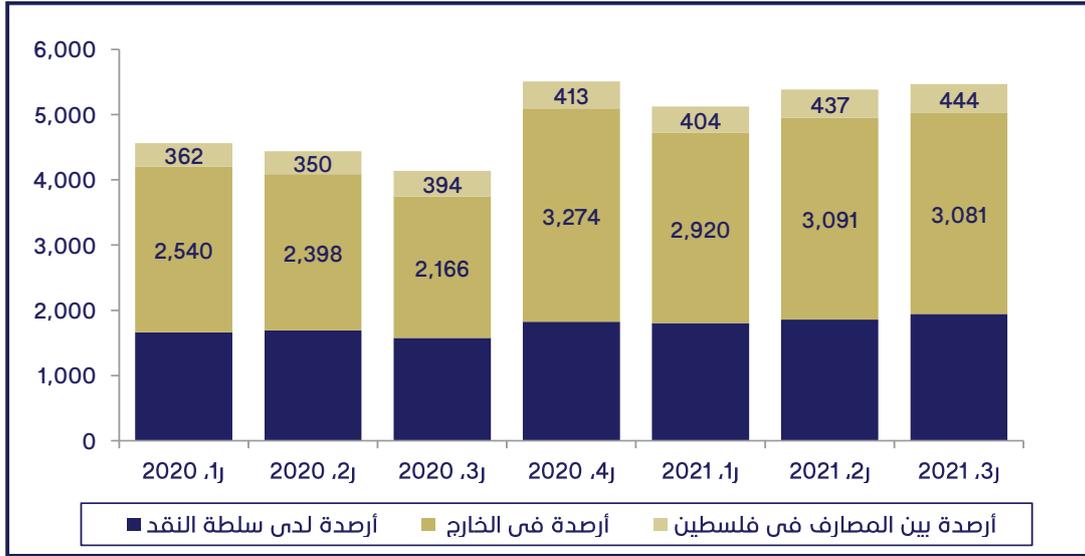


كما تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة القروض التي تزيد فترة التعثر فيها على 360 يوماً، مشكلة النسبة الكبيرة من إجمالي القروض المتعثرة (77%). في المقابل، تراجع كل من القروض التي مضى على فترة تعثرها بين 181-360 يوماً، مشكلة 12% من إجمالي القروض المتعثرة، كما سجلت القروض المتأخرة الأداء أو المتعثرة خلال فترة 91-180 يوماً، تراجعاً خلال فترة المقارنة ذاتها، لتشكل 11% من القيمة الإجمالية للقروض المتعثرة.

## الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

استمر الارتفاع في أرصدة سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثالث من العام 2021، لتبلغ 5.5 مليار دولار مرتفعةً بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 32.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع على المستوى الربعي مدفوعاً بنمو أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، التي ارتفعت بنسبة 4.5%، لتبلغ 1.9 مليار دولار، متأثرةً بارتفاع الاحتياطي الإلزامي بنسبة 3.0% والنتائج من الارتفاع المتواصل في الودائع. كما ارتفعت، أيضاً، الحسابات الجارية للمصارف لدى سلطة النقد بنحو 13.1%، مضافاً إلى ذلك ارتفاع الحسابات الأخرى بحوالي 2.9% خلال فترة المقارنة ذاتها. ومن جهة أخرى، سجلت الأرصدة بين المصارف في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 1.7%، لتبلغ 444.2 مليون دولار. في المقابل، تراجع أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 0.3% لتبلغ 3.1 مليار دولار. أما على المستوى السنوي، فسجلت هذه الأرصدة ارتفاعاً ملحوظاً بما يعادل 1.3 مليار دولار، كتأثير أساسي للارتفاع في أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 42% خلال فترة المقارنة لتبلغ 3.1 مليار دولار، كما ساهم النمو في الأرصدة لدى سلطة النقد والأرصدة البنائية لدى المصارف في هذا الارتفاع بدرجات متباينة (انظر الشكل 4-3).

شكل 4-3: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف، (مليون دولار)



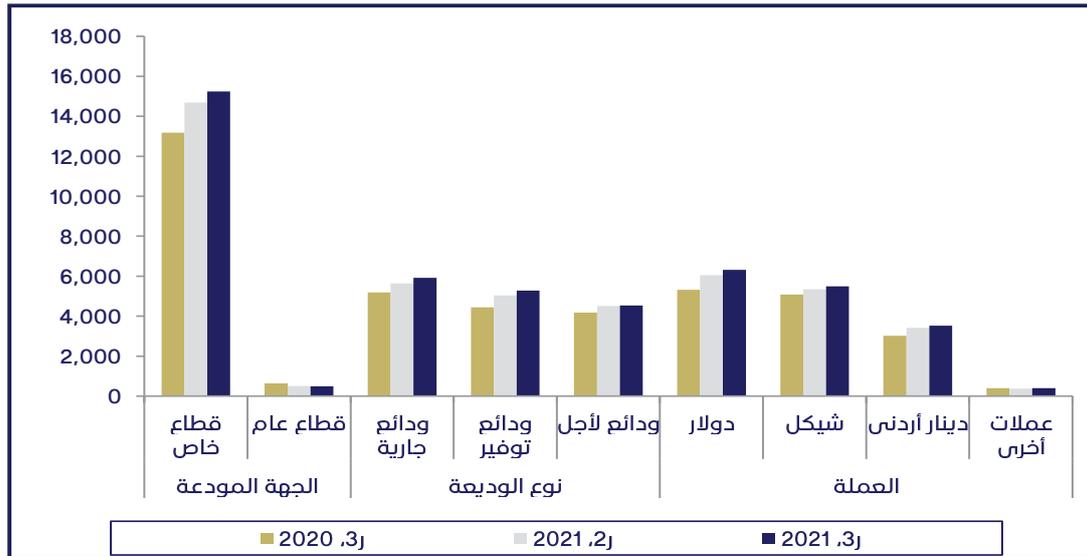
## النقدية والمعادن الثمينة

ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة بنسبة 21% مقارنة مع الربع السابق، كما ارتفع بنحو 41% مقارنة مع الربع المناظر، ليبلغ 2.8 مليار دولار. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة حجم السيولة النقدية بعملة الشيكال لدى المصارف، بسبب تلوّ الجانب الإسرائيلي في شحن كامل فائض الشيكال المتراكم لدى المصارف، مع العلم أن ترحيل فائض الشيكال يتم بشكل ربعي بمعدل يتراوح بين 4-5 مليارات شيكل. لكن، خلال العام الحالي، ارتفع فائض الشيكال بعد عودة حركة فلسطيني الداخل إلى أسواق الضفة الغربية كنتيجة للتخفيف من إجراءات الوقاية ضد فيروس كورونا، وارتفاع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بحوالي 7% مقارنة مع عددهم في الربع الثالث من العام 2020.

## ودائع العملاء

ارتفعت ودائع العملاء خلال الربع الثالث من العام 2021 بمعدل 3.2% مقارنة بالربع السابق، وبمعدل 15.4% مقارنة بالربع المناظر لتبلغ 16.2 مليار دولار، مشكلةً حوالي 92% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 76% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي. وجاء هذا الارتفاع على المستوى السنوي مدفوعاً بارتفاع التحويلات والتدفقات من الخارج، كما ساهم، أيضاً، ارتفاع أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات بحوالي 7% في زيادة قيمة ودائع العملاء (بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات 145 ألف عامل مقارنة مع 135 ألف عامل في الربع المناظر) فارتفعت ودائع القطاع الخاص بمعدل 3.2% مقارنة مع الربع السابق لتبلغ 15.7 مليار دولار (مشكلة الغالبية العظمى من ودائع العملاء 97%)، كما ارتفعت ودائع القطاع العام بمعدل 2.5% لتبلغ 0.5 مليار دولار، مشكلةً 3% فقط من ودائع العملاء. ويشير تحليل البيانات إلى ارتفاع ودائع العملاء بأنواعها كافة، لتستحوذ الودائع الجارية على الجزء الأكبر منها (38%)، متخطية 6 مليارات دولار، فيما بلغت حصة ودائع التوفير نحو 34%، وبقيمة 5.4 مليار دولار. أما الودائع لأجل، فشكلت 28.4%، لتصل إلى 4.6 مليار دولار. كما ارتفعت ودائع العملاء بعملة الشيكال لتصل إلى 5.7 مليار دولار، مشكلةً 35.2% من إجمالي ودائع العملاء، وتنامت الودائع بالدولار لتتخطى 6.5 مليار دولار، مشكلةً 39.8% من ودائع العملاء، كما ارتفعت الودائع بالدينار الأردني مسجلة 3.6 مليار دولار، لتشكل 22.3% من إجمالي ودائع العملاء (انظر الشكل 4-4).

شكل 4-4: توزيع ودائع العملاء (مليون دولار)



## أرباح المصارف

ارتفع صافي دخل المصارف حتى نهاية الربع الثالث من العام 2021 بنحو 72% مقارنة مع الفترة المناظرة من العام 2020، ليلعب 135.4 مليون دولار. وقد جاء هذا النمو الملحوظ بدرجة أساسية نتيجة لارتفاع الإيرادات بحوالي 10%، لتصل إلى 568.5 مليون دولار من جهة، وتراجع في النفقات بنسبة 0.9%، لتبلغ 433.1 مليون دولار من جهة أخرى خلال فترة المقارنة ذاتها، متأثرة بتراجع المخصصات بنحو 45%. الجدير ذكره أن صافي دخل المصارف خلال الربع الثالث بلغ 46.2 مليون دولار مقارنة مع 33.9 مليون دولار خلال الربع السابق، و30.6 مليون دولار خلال الربع المناظر (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البند	الربع الثالث 2020	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2021	تراكمي 2021
<b>الإيرادات</b>	<b>170.8</b>	<b>183.4</b>	<b>192.5</b>	<b>192.6</b>	<b>568.5</b>
الدخل من الفوائد	132.3	132.1	136.7	142.1	410.9
الدخل من غير الفوائد	38.5	51.3	55.8	50.5	157.6
العمولات	27.2	25.9	27.1	30.3	83.3
أرباح الأدوات المالية وخسائرها	-2.2	6.0	7.3	3.2	16.5
الإيرادات الأخرى	13.6	19.4	21.4	17.0	57.8
<b>النفقات</b>	<b>140.2</b>	<b>128.1</b>	<b>158.7</b>	<b>146.3</b>	<b>433.1</b>
نفقات غير الفوائد	104.1	109.2	115.0	114.1	338.3
المخصصات	27.1	6.1	21.5	13.6	41.2
الضرائب	9.0	12.8	22.2	18.6	53.6
<b>صافي الدخل</b>	<b>30.6</b>	<b>55.3</b>	<b>33.8</b>	<b>46.2</b>	<b>135.4</b>

## متوسط أسعار الفائدة على الإقراض والإيداع

تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بعملة الدولار، ليصل إلى 5.59% مقابل ارتفاعه للودائع لأجل بالعملة نفسها ليصل إلى 2.31%، وذلك في الربع الثالث من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق. كما نهج المعدل المرجح لأسعار الفائدة على القروض والودائع بالدينار الأردني الاتجاه نفسه، فترجع للإقراض ليصل إلى 6.39% مقابل ارتفاعه على الودائع بالعملة نفسها ليصل إلى 2.24%. في حين كان الاتجاه صاعداً لكل من أسعار الفائدة على القروض والودائع بعملة الشيكل خلال فترة المقارنة نفسها ليصل إلى نحو 6.86% على القروض، و2.34% على الودائع. وقد أدت هذه التغيرات الهامشية في معدلات أسعار الفائدة على الإقراض والإيداع، إلى تراجع في هامش الفائدة على عملات الدينار والدولار لتبلغ 4.15 و3.28 نقطة على الترتيب، في حين ارتفع هامش الفائدة بعملة الشيكل بشكل هامشي، ليسجل 4.52 نقطة خلال الفترة ذاتها (انظر الجدول 4-4).

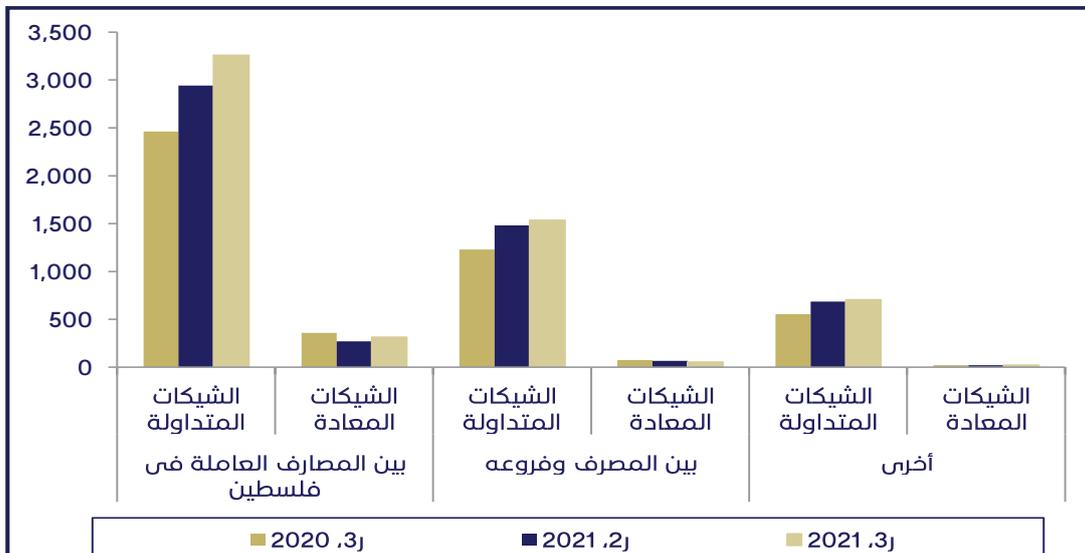
جدول 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة

العملة	فوائد الإيداع (%)		فوائد الإقراض (%)	
	2021 3ر	2021 2ر	2021 3ر	2021 2ر
الدولار	2.29	2.31	5.59	5.65
الدينار	2.10	2.24	6.39	6.45
الشيكل	2.28	2.34	6.86	6.78

## حركة تداول الشيكات في فلسطين

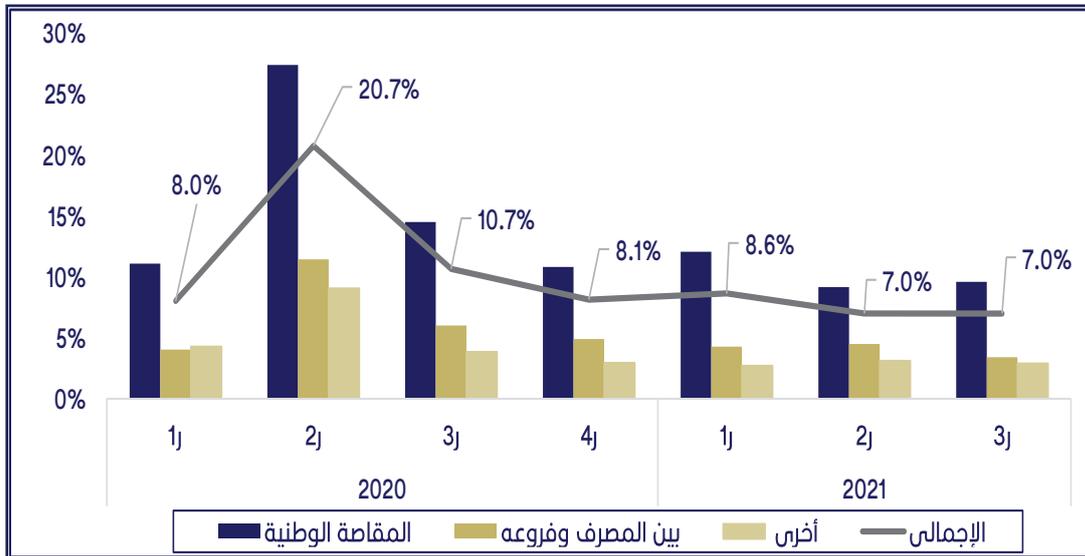
بلغت قيمة الشيكات المتداولة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2021 نحو 5.5 مليار دولار، مرتفعةً بنسبة 7.6% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 29.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020. وشكلت الشيكات المقدمة للتقاص من خلال المقاصة الوطنية في سلطة النقد نحو 59% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في فلسطين، تلاها الشيكات المقدمة بين المصرف وفروعه بنسبة 28%، في حين شكلت النسبة المتبقية (13% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة) الشيكات المتداولة الأخرى التي تشمل الشيكات المسحوبة على المصارف العاملة في فلسطين لصالح مصارف إسرائيلية. وبالمقابل، ارتفع عدد الشيكات المعادة وقيمتها، مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 6% من حيث العدد، و8% من حيث القيمة ليصل إلى 198,636 شيكاً بقيمة 384.9 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع الشيكات المقدمة للتقاص بين المصارف العاملة في فلسطين (المقاصة الوطنية)، وبنسبة 15.6%، لتسجل 311.8 مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام 2021 (انظر الشكل 5-4).

شكل 5-4: حركة تداول الشيكات (مليون دولار)



وفي السياق ذاته، بقيت قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة مستقرة كما هي في الربع السابق عند 7.0%، وذلك كمحصلة لارتفاعها بين المصارف العاملة في فلسطين إلى 9.6%، مقابل تراجعها بين المصارف وفروعها إلى 3.4%، كما تراجع هذه النسبة في بند أخرى (يشمل الشيكات المعادة والمسحوبة لصالح مصارف إسرائيلية) إلى 2.9% (انظر الشكل 4-6).

شكل 4-6: نسبة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص



## شركات الإقراض المتخصصة

ارتفع إجمالي موجودات قطاع الإقراض المتخصصة<sup>50</sup> نهاية الربع الثالث من العام 2021 بنسبة 1.6% مقارنة بالربع السابق، كما سجل ارتفاعاً بمعدل 4.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق ليبلغ 336.8 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع، بدرجة أساسية، نتيجة لنمو محفظة القروض التجارية خلال فترة المقارنة. كما تشير البيانات إلى ارتفاع عدد المقترضين إلى 65,257 مقترضاً، 34% منهم إناث. وتراجع عدد الموظفين العاملين في هذه المؤسسات إلى 813 موظفاً (انظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

2021			2020			
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
265.0	253.9	247.3	249.8	259.7	265.2	إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)
227.6	217.2	210.0	211.0	216.7	220.2	- الضفة الغربية
37.4	36.8	37.3	38.8	43.0	45.0	- قطاع غزة
65,257	65,041	65,790	68,027	72,360	73,853	عدد المقترضين النشطين
95	96	96	96	97	100	عدد الفروع والمكاتب
813	835	845	849	846	852	عدد الموظفين

50 بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية 8 مؤسسات حتى 2021/9/30.

وفي السياق ذاته، استمر الارتفاع في المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة للربع الثاني على التوالي، وبمعدل 4.4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 265.0 مليون دولار، مدفوعاً بنمو هذه المحفظة في الضفة الغربية بمعدل 4.8%، لتبلغ 227.6 مليون دولار، وفي قطاع غزة بمعدل 1.7%، لتبلغ 37.4 مليون دولار. وعلى صعيد توزيع المحفظة القائمة حسب القطاعات الاقتصادية، فقد سيطرت أربعة قطاعات اقتصادية على أكثر من 80% من إجمالي محفظة شركات الإقراض المتخصصة، وهي؛ القطاع العقاري الذي سيطر على حوالي 32% من قيمة المحفظة الإجمالية، ثم القطاع التجاري بنحو 29%، تلاه كل من قطاعي الخدمات العامة والزراعة بنسبة 11% لكل منهما.

أما فيما يتعلق بالمحفظة الخطرة (المحفظة غير المنتظمة)، فتشير البيانات إلى تراجع قيمتها بمعدل 2.7% على المستوى الربعي، وبمعدل 13.1% على المستوى السنوي، لتسجل 26.7 مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام 2021، 84% منها في الضفة الغربية، كما غطت المخصصات نسبة جيدة من هذه المحفظة وبنحو 89%.

## 2-4 القطاع المالي غير المصرفي

### قطاع الأوراق المالية

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 579.5 نقطة مع نهاية الربع الثالث من العام 2021، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 7% عن إغلاقه في نهاية الربع السابق (الربع الثاني، 2021)، و32% عن إغلاقه في نهاية الربع المناظر (الربع الثالث، 2020). من جهة أخرى، شهدت القيمة السوقية في نهاية الربع الثالث من العام 2021 نمواً ملحوظاً بنسبة 8% و29% مقارنةً مع الربع السابق والمناظر على التوالي، لتصل إلى 4.2 مليار دولار، وهذا يعادل ما نسبته 27% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ارتفاع بما يقارب نقطتين مؤويتين، مقارنةً مع الربع السابق للعام ذاته).

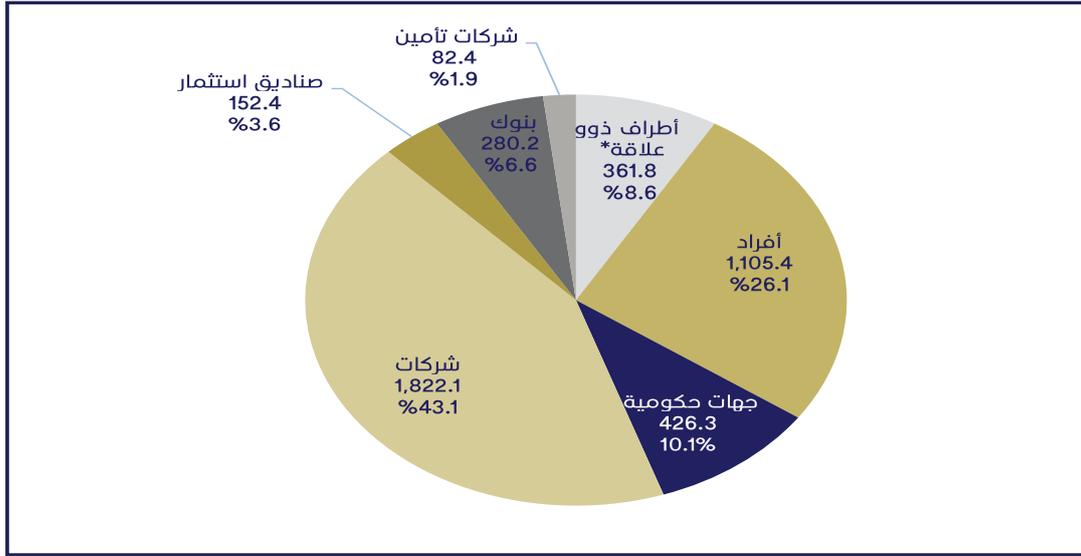
وقد شهد إجمالي أحجام وقيم التداول مع نهاية الربع الثالث من العام 2021 ارتفاعاً بنسبة 40% و59% على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع السابق للعام ذاته، وارتفاعاً بمقدار 78% و64% على التوالي مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (انظر الجدول 4-6)، ويقود هذا الارتفاع في أحجام وقيم التداول كل من قطاعي التأمين والصناعة. كما يعزى الارتفاع الملحوظ في أنشطة التداول نهاية الربع الثالث من العام 2021 مقارنةً بما كان عليه نهاية الربعين السابق والمناظر، إلى الارتداد الطبيعي لمنحنى التداول نظراً لأن الربع المناظر من العام السابق شهد ضعف الطلب على الأوراق المالية، نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأوراق المالية بسبب انتشار فيروس كورونا، وتردي الوضع الاقتصادي الذي مرت به البلاد خلال تلك الفترة، إضافة إلى ارتفاع عدد الصفقات الرئيسية خلال الربع الثالث من العام 2021 مقارنةً بالربعين السابق والمناظر، وارتفاع أسعار الأسهم لمعظم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الثالث من العام 2021. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 69,865 متعاملاً مع نهاية الربع الثالث من العام 2021، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب.

### جدول 4-6: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الثالث 2020
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	69.9	49.9	39.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	143.0	90.0	87.4
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,229.7	3,926.4	3,271.8
عدد الصفقات	11,038	8,661	3,533
عدد جلسات التداول	61	60	62
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	27.2%	25.2%	21.0%

\* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2020، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

شكل 4-7: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل نهاية الربع الثالث 2021 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل 4-7 أعلاه صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الثالث من العام 2021. يتضح أن حصة الشركات بلغت 43%، في حين بلغت حصة الأفراد حوالي 26%.

بلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 63,343 مساهماً كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021، حوالي 85% منهم في الضفة الغربية و15% في قطاع غزة. كما أن مشاركة الذكور أعلى من الإناث في قطاع الأوراق المالية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

## قطاع التأجير التمويلي

تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021. وبلغت قيمة إجمالي استثمار عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 26.4 مليون دولار بواقع 511 عقداً، وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2021، وهذا يمثل ارتفاعاً قدره 4% و3% في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي على التوالي مقارنةً مع نهاية الربع الثاني للعام ذاته، وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، يلاحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً قدره 63% و56% في قيمة وعدد العقود على التوالي (انظر الجدول 4-7). ويعزى الارتفاع الملحوظ في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثالث من العام 2021، مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2020، إلى عودة الحياة الاقتصادية تدريجياً إلى طبيعتها، حيث شهد العام 2020 إغلاقاً للعديد من القطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر بشكل سلبي على أداء الشركات، وسبب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه.

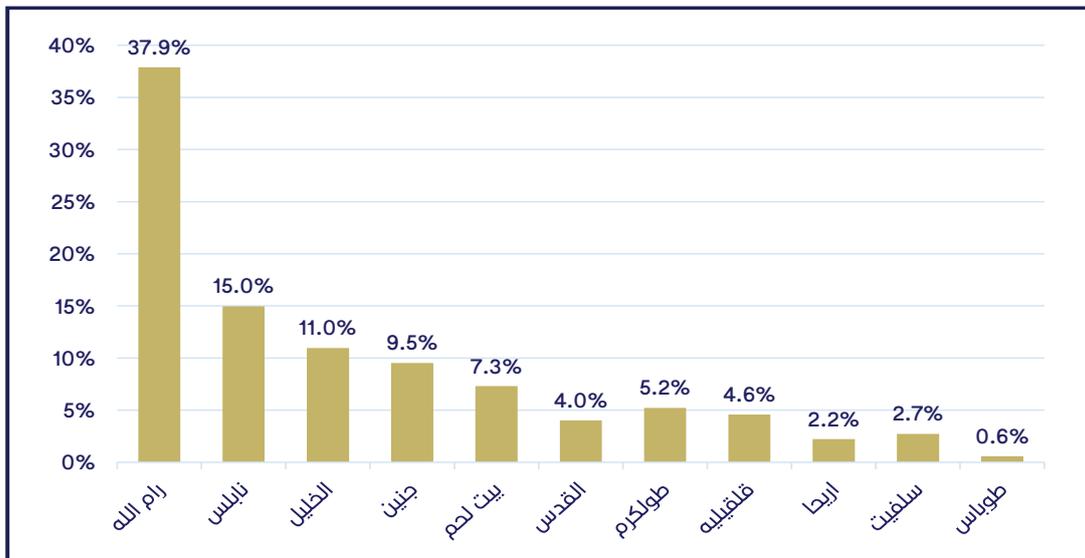
### جدول 4-7: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع، العام	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الثالث، 2020	16.2	327
الربع الثاني، 2021	25.3	498
الربع الثالث، 2021	26.4	511

مع نهاية الربع الثالث من العام 2021، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38%، تليها مدينتا نابلس والخليل بنسبة 15% و11% على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 8-4).

من جهة أخرى، ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (53%) من محفظة التأجير التمويلي كما في نهاية الربع الثالث من العام 2021. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها، أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمركبات للأغراض التجارية، فاستحوذت على ما نسبته 41%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 7%.

شكل 8-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثالث 2021



## قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عشر شركات مع نهاية الربع الثالث من العام 2021. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبه) نحو 85 مليون دولار، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 4% عما كانت عليه نهاية الربع الثاني من العام 2021، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبه ما بين الأرباع، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع والبالغ حوالي 52 مليون دولار ارتفاعاً قدره 7% مقارنةً مع نهاية الربع الثاني للعام ذاته. من جهة أخرى، بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين حوالي 228 مليون دولار (انظر الجدول 8-4). وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الثاني والثالث من العام 2021 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.<sup>51</sup>

جدول 8-4: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثالث 2020	الربع الثاني *2021	الربع الثالث *2021
إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	75.8	81.7	84.6
إجمالي استثمارات شركات التأمين	240.3	215.3	227.5
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	56.8	48.6	51.9
صافي الأقساط المكتتبه/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	%87.9	%82.9	%85.1
صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتتبه	%85.2	%71.8	%72.1

\* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين. الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

51 تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إجراء مقارنة ربعية بخصوص المؤشرات المالية لقطاع التأمين مع الربع المناظر، وذلك لعدم تجانس البيانات، حيث إن البيانات المتعلقة بالربعين الثاني والثالث من العام 2021، لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

## القسم الخامس: التنمية الاجتماعية

### خدمات وزارة التنمية الاجتماعية للفئات المهمشة خلال العام 2020

في متابعة المراقب الاقتصادي لواقع التنمية الاجتماعية في فلسطين، التي بادر بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) منذ العام 2020، من أجل استكشاف مختلف جوانب الفقر متعدد الأبعاد، يحاول هذا العدد من قسم التنمية الاجتماعية التعريف بخدمات وزارة التنمية الاجتماعية وبرامجها المختلفة التي تستهدف الفئات المهمشة، وبخاصة الفقراء، والنساء، والأطفال، وذوي الإعاقة. تأتي أهمية تقييم ومراجعة هذه البرامج والوقوف على شموليتها وأي فجوات فيها ومدى مرونتها للتعامل مع حالات الطوارئ، من كونها تمثل الاستجابة الرئيسية من قبل الحكومة ووزارة التنمية الاجتماعية للفئات المهمشة، وبخاصة في ظل جائحة كورونا التي أثقلت كاهل هذه الفئات أكثر من غيرها. وتعتمد هذه المراجعة على نتائج التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية الذي تم إصداره في العام 2019. ويحتوي التقرير على كافة تفاصيل البرامج وأعداد المستفيدين والسياسات التي اتخذتها وزارة التنمية الاجتماعية خلال جائحة كورونا. ويرصد الفصل الأول من هذا التقرير تدخلات وزارة التنمية الاجتماعية الخاصة بمواجهة آثار جائحة كورونا، إضافة إلى خمسة فصول أخرى يرصد كل منها البرامج الخاصة بالفئات التالية: الأسر الفقيرة، الأطفال، المرأة، ذوو الإعاقة، كبار السن، وتفاصيل حول واقع كل فئة، والتدخلات، وأعداد المستفيدين منها. وانتهى التقرير بعدد من التوصيات بناء على ما واجهه قطاع الحماية الاجتماعية خلال جائحة كورونا، وكيفية التعامل مع هذا القطاع في ظل حالة الطوارئ، وهي بمثابة برنامج عمل لا بد من البدء بتنفيذه تفادياً لأي قصور في هذه الخدمات في أي حالة طوارئ أخرى.

#### 5-1 تدخلات وزارة التنمية الاجتماعية خلال جائحة كورونا

إضافة إلى الآثار الصحية الخطيرة، تركت جائحة كورونا أثراً اجتماعياً واقتصادياً كبيرة على المجتمع الفلسطيني؛ سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، مخلفة أعداداً كبيرة من الفقراء الجدد. فحسب ما جاء في تقرير البنك الدولي، فإن عدد الأسر الفقيرة قد يرتفع بشكل كبير بسبب الجائحة،<sup>52</sup> ومن المتوقع أن ترتفع نسب الفقر في الضفة الغربية من 14% إلى 30%، وفي قطاع غزة من 53% إلى 63%.<sup>53</sup> يصاحب الارتفاع في نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني، ارتفاع في نسبة انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة، حيث عانى ما يقارب 75% من الأسر في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي في العام 2020 مقارنة بـ 72% العام 2018.<sup>54</sup>

قامت الوزارة بتقديم العديد من المساعدات للأسر الفقيرة التي تأثرت بالجائحة، وذلك لدرء المخاطر وللتخفيف من الآثار السلبية للجائحة. وبلغ إجمالي عدد الأسر التي استفادت من التدخلات خلال العام 2020 حوالي 162 ألف أسرة، وقد بلغ إجمالي هذه التدخلات حوالي 49 مليون شيكل.<sup>55</sup> ولم تقتصر المساعدات على الجانب المالي فقط، الذي استفادت منه 32,115 أسرة بمبلغ 16 مليون شيكل، وإنما تجاوزته لتشمل الجانبين الغذائي والصحي اللذين شكلا النسبة الأكبر (حوالي 60%) من المساعدات التي قدمت لـ 112,180 أسرة. وكانت هنالك مساعدات أخرى صرفت تحت بند مساعدات طارئة قدمت لـ 329 أسرة، ومساعدات لفلسطينيي الشتات التي استفاد منها 17.5 ألف أسرة.

تمت هذه التدخلات ضمن إطارين محددين؛ الأول صندوق وقفة عز، والثاني مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة. وهدف صندوق وقفة عز هو تقديم المساعدات النقدية الطارئة للأسر الفقيرة التي تأثرت بالجائحة. لقد بلغ عدد الأسر والحالات التي تلقت مساعدة نقدية من وزارة التنمية الاجتماعية، وبتمويل من صندوق وقفة عز، خلال فترة الطوارئ حوالي 30 ألف أسرة، تنوعت ما بين أسر فقيرة وحالات مهمشة (مسنين، نساء ... إلخ)، إضافة إلى مربيات الحضانات والروضات وغيرها.

52 World Bank. (2021). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/443631635864878225/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf>

53 وزارة التنمية الاجتماعية. 2021. التقرير الإحصائي السنوي. رام الله- فلسطين.

54 Palestine Economic Policy Research Institute- MAS. 2020. Socio Economic and Food Security Survey. Palestine <http://www.mas.ps/files/server/2021/studies/Food%20security%20report%202020.pdf>.

وكانت النسبة الأكبر من المستفيدين من محافظة الخليل، حيث استفادت 3,900 أسرة من المساعدة العاجلة، وذلك لأنها الأكثر تأثراً بالجائحة من ناحية عدد الإصابات في تلك الفترة، بينما كانت محافظات قطاع غزة الأقل استهدافاً بسبب الانتشار المحدود للجائحة في المحافظات الجنوبية خلال الأشهر الخمسة الأولى.

أما مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة، وهو مشروع ممول من البنك الدولي بقيمة 18.4 مليون دولار، فهدف إلى تقديم مساعدات نقدية لـ 65 ألف أسرة بعد أن تم التحقق من بياناتهم، بالشراكة ما بين وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة المالية، وصندوق التشغيل. وتبلغ قيمة المساعدة ما بين 500-750 شيكل تدفع لمرة واحدة فقط. في المرحلة الأولى من المشروع، تم استهداف 53 ألف أسرة، وجاري العمل لتحقيق العدد المستهدف من الأسر.

## 2-5 برامج وزارة التنمية الاجتماعية المخصصة للفئات الاجتماعية المهمشة المختلفة

### 1-2-5 الأسر الفقيرة

يتم استهداف الأسر الفقيرة والمهمشة في وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج التحويلات النقدية للأسر غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تقديم مساعدات نقدية منتظمة لهذه الأسر بواقع أربع دفعات في العام، ويتراوح مبلغ المساعدة ما بين 250-600 شيكل شهرياً. وتعد هذه الدفعات مصدر الدخل الأساسي، وربما الوحيد، لعدد كبير من الأسر، ما يزيد على 86% منها تقع دون خط الفقر الشديد، التي يبلغ عددها 98,292 أسرة.

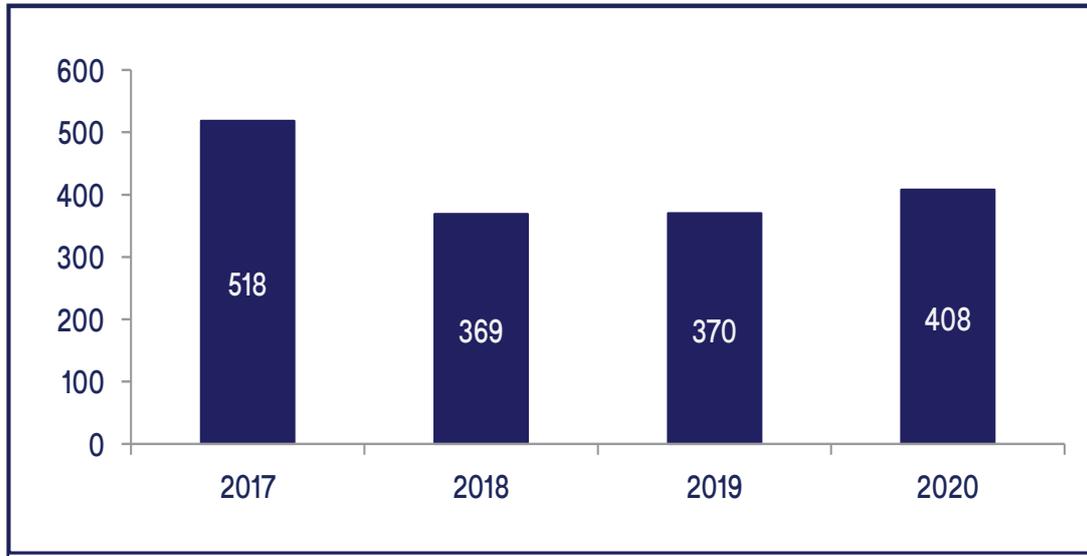
بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية خلال العام 2020 حوالي 114,000 أسرة، ويشكلون حوالي 610,000 فرد، حيث كان لقطاع غزة النصيب الأكبر في الاستفادة من البرنامج بواقع 69% من إجمالي الأسر المستفيدة، نظراً لأن نسبة الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. النسبة الأكبر من الأسر المستفيدة (86%) منها تقع دون خط الفقر الشديد، ويبلغ عددهم 98,292 أسرة. ويبلغ عدد الأسر التي تقع بين خط الفقر الشديد وخط الفقر الوطني 8,764 أسرة؛ أي حوالي (8%) من الأسر المستفيدة. كما أظهرت البيانات أن عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية، وتقع فوق خط الفقر الوطني، بلغ 7,343 أسرة، وهو ما يشكل (6%) من إجمالي عدد الأسر المستفيدة. لذلك، يعتبر برنامج التحويلات النقدية ذا أهمية كبيرة بالنسبة للعائلات التي تتلقاها من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، وبخاصة الغذائية منها. وعند مقارنة هذه البيانات مع نسبة الفقر الشديد في فلسطين، يتبين أن الوزارة تغطي حوالي 77% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد. كما تغطي الوزارة 50% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني؛ أي أن البرنامج لا يزال غير قادر على تلبية حاجات جميع الفقراء في فلسطين أو أكثر من الحد الأدنى من احتياجاتهم من تغيتهم؛ أي إنه مطلوب مزيد من الجهود والتمويل للوصول إلى جميع الفقراء في فلسطين، وعدم تركهم وحيداً يواجهون ظروف الفقر والعوز.

على الرغم من محدودية قيمة الدفعات والحاجة الشديدة لها، يشهد برنامج التحويلات النقدية نقصاً في التمويل منذ العام 2018 بنعكس في تقلص عدد الدفعات وقيمتها وانتظامها. ويُظهر الشكل (1-5) كيف تقلصت قيمة التحويلات المدفوعة للأسر منذ العام 2018، فبعد أن كانت قيمة المبالغ المصروفة في العام 2017 حوالي 518.4 مليون شيكل، انخفضت إلى 408.5 مليون شيكل في العام 2020، وتقلص عدد الدفعات إلى ثلاث دفعات فقط بدل أربع دفعات منتظمة، على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها هذا العام بسبب جائحة كورونا. وكان مجموع المبالغ في الدفعات الثلاث الخاصة بالأعوام 2018 و2019 حوالي 370 مليون شيكل لكل سنة، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 29% عن العام 2017.

بعض الخصائص الاقتصادية والديموغرافية للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية:

- **حالة اللجوء:** تظهر البيانات أن حوالي 68% من إجمالي الأسر المستفيدة في قطاع غزة هي أسر لاجئة، ويبلغ عددهم 53,535 أسرة، أما الأسر المستفيدة في الضفة الغربية فمعظمها (70%) أسر غير لاجئة.
- **المستوى التعليمي لرب الأسرة:** نلاحظ من بيانات الأسر أن حوالي 81% من الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية كان المستوى التعليمي لرب الأسرة فيها إحصائياً وأقل، مقارنة مع حوالي 19% من أرباب الأسر الذين يحملون شهادة ثانوي إلى دبلوم عال، ما يدل على أنه كلما زاد تعليم رب الأسرة، انخفضت نسبة الفقر.
- **الحالة العملية لرب الأسرة:** بلغ عدد الأسر التي يرأسها رب أسرة ويعمل بأجر غير منتظم 19,376 أسرة بنسبة حوالي 83% من إجمالي أرباب الأسر العاملين والمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية.
- **ملكية المسكن:** بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية التي تسكن في منزل ملك للأسرة حوالي 94,974 أسرة، وبلغت نسبتهم حوالي 83% من إجمالي المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية.

شكل 5-1: قيمة المبالغ المصروفة (مليون شيكل) لبرنامج التحويلات النقدية للأعوام 2017-2020



المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية. 2021. التقرير الإحصائي السنوي.

كذلك، تقدم وزارة التنمية الاجتماعية برامج أخرى مخصصة للفقراء وهي؛ برنامج المساعدة الطارئة، وبرنامج المساعدات الغذائية، وبرنامج التأمين الصحي للأسر الفقيرة. وبلغ عدد الأسر التي حصلت على تأمين صحي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2020، حوالي 82,000 أسرة، بواقع 48,000 أسرة في الضفة الغربية و34,000 أسرة في قطاع غزة، مع العلم أنه يحق للأسر التي تتلقى مساعدة نقدية الحصول على تأمين صحي، لكن لا يزال عدد الأسر المستفيدة من التأمين الصحي أقل من عدد الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية.

## 2-2-5 الأطفال

تستهدف وزارة التنمية الاجتماعية الأطفال من خلال خمسة برامج، وهي: أولاً، الأطفال أبناء الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية ويبلغ عددهم حوالي 215,000 طفل (82% منهم في قطاع غزة و18% في الضفة الغربية)، ويشكلون ما نسبته 9.5% من إجمالي عدد الأطفال في فلسطين، و35% من إجمالي المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية.

كذلك تستهدف وزارة التنمية الاجتماعية -في مسعاها إلى حماية الأطفال وتوفير ظروف حياة كريمة وصحية لهم- الأطفال من ضحايا العنف والإهمال والاستغلال من خلال برنامج الحماية للأطفال. وبلغ عدد الأطفال الذين تم التبليغ لمرشدي حماية الطفولة عن تعرضهم للإهمال والاستغلال في مديريات التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية كافة 911 طفلاً خلال العام 2020، مقارنة بـ1202 طفلاً خلال العام 2019. وقد لا يعني هذا التراجع انخفاضاً في مستويات العنف ضد الأطفال، بل ربما يعزى إلى صعوبة أو مشاكل في التبليغ عن حالات العنف بسبب الإغلاقات خلال العام 2020 التي فرضتها الجهات الرسمية للحد من انتشار جائحة كورونا. يلاحظ أن هذا البرنامج يعمل في الضفة الغربية فقط ولا يعمل في قطاع غزة، ما يدل على وجود فجوة وعدم شمولية هذا البرنامج من ناحية جغرافية.

أما بالنسبة لبعض الخصائص الديموغرافية للأطفال في هذا البرنامج؛ فبحسب إحصاءات وزارة التنمية الاجتماعية، فإن 55% من الأطفال المبلغ عنهم لوزارة التنمية الاجتماعية هم من الذكور، و45% من الإناث. أما حسب الفئة العمرية، فإن 45% من الأطفال الذين تم التبليغ عن تعرضهم للعنف هم في الفئة العمرية 6-12 سنة، و23% هم في الفئة العمرية 13-15 سنة، و17% هم أقل من عمر 5 سنوات، و15% في الفئة 16-18 سنة. إضافة إلى أن 8% من الأطفال المعنفين يعانون من مشاكل صحية. بالنسبة لنوع الاعتداء؛ فبعد الإهمال وسوء المعاملة من أكثر أنواع الاعتداءات التي تعرض لها الأطفال، فحوالي 75% من الأطفال المبلغ عنهم تعرضوا للإهمال وسوء المعاملة، إضافة إلى الاعتداء الجسدي الذي تعرض له 9% من الأطفال المبلغ عنهم، و8% منهم تعرضوا للاستغلال الاقتصادي. وتتنوع

الخدمات المقدمة للأطفال المعنفين، فتشمل حماية الطفل داخل العائلة نفسها، أو توفير الحماية له في عائلة بديلة، أو حمايته من قبل مؤسسة حماية، وقدمت هذه الخدمة لـ13% من الأطفال.

البرنامج الثالث هو برنامج ترخيص الحضانات والتأكد من شروط الصحة والسلامة فيها وأهليتها للتعامل مع الأطفال، وتوفير الحماية لهم، حيث يبلغ عدد الحضانات المرخصة 171 حضانة، غالبيتها في مدينة رام الله (54%).

أما البرنامج الرابع، فهو برنامج الأطفال مجهولي النسب، وتشمل خدمات هذا البرنامج القيام بإجراءات استصدار شهادات ميلاد لهؤلاء الأطفال البالغ عددهم 18 طفلاً، أو إيجاد أسر مؤهلة لاحتضانهم.

البرنامج الخامس مخصص للأطفال الأحداث، الذين بلغ عددهم في الضفة الغربية 1666 طفلاً خلال العام 2020، والنسبة الأكبر منهم (98%) هم من الذكور. أما بالنسبة لأعمارهم، فإن 57% منهم في الفئة العمرية 16-18 سنة، و33.7% أقل من 15 عاماً. وحوالي 64% من الأطفال الأحداث هم في المرحلة الأساسية من التعليم. وتراوحت التهم الموجهة لهم ما بين مشاجرة، وتهديد، وحباسة مخدرات، وشروع بالقتل. وتم، من خلال هذا البرنامج، في العام 2020، إجراء الوساطة بحق 688 طفلاً، بهدف التقليل من إجراءات التقاضي وعدم عرض الأطفال على المحاكم، ولا يزال هناك 606 حالات لم تفصل قضاياهم في المحاكم. ويتم استيعاب الأحداث في مراكز تأهيل حكومية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وهي دار الأمل للذكور، ومؤسسة رعاية الفتيات للإناث، إضافة إلى مركز تأهيل الشبيبة الذي يدرّب الأطفال على بعض المهن في محاولة لإدماجهم/ن في المجتمع.

### 3-2-5 المرأة في برامج وزارة التنمية الاجتماعية

يقع على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية مهمة حماية وتمكين النساء اللواتي يتعرضن للعنف والإساءة والاستغلال، واللواتي يعانين من الفقر. ولتحقيق ذلك، تقوم الوزارة بتقديم خدمات اجتماعية ونفسية وقانونية وتوفير الحماية للنساء المعنفات والفقيرات وإعادة إدماجهن في أسرهم والمجتمع. وتقدم الخدمات المختلفة للنساء من خلال برنامج التحويلات النقدية للأسر المهمشة؛ كونهن ربوات أسر فقيرة، إضافة إلى البرنامج الخاص بالنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي "الجندر"، اللواتي يلجأن للوزارة ويبلغن عن تعرضهن للعنف.

بالنسبة للمستفيدات من برنامج التحويلات النقدية، وبالاعتماد على إحصاءات وزارة التنمية الاجتماعية، فقد بلغ عدد الأسر التي ترأسها امرأة، وتستفيد من برنامج التحويلات النقدية، 47,649 أسرة، 60% منها في قطاع غزة، و40% منهم يعيشون في الضفة الغربية. كما بلغ عدد الأسر التي ترأسها امرأة ذات إعاقة، وتستفيد من برنامج التحويلات النقدية، 5,716 أسرة، حوالي 57% في الضفة الغربية، و43% في قطاع غزة.

أما بالنسبة لبرنامج النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ فيعد هذا البرنامج ذا أهمية مركزية؛ كون وزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤول الأول عن حماية النساء والأطفال من العنف المبني على النوع الاجتماعي وتوفير الحماية لهم. وقامت وزارة التنمية بالتعامل مع 358 امرأة تعرضت للعنف خلال العام 2020، والنسبة الأكبر منهن (47%) نساء متزوجات.

اختلفت أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تعرضت له النساء اللواتي لجأن لوزارة التنمية الاجتماعية بحثاً عن الحماية أو الخدمات الأخرى، فـ40% من النساء تعرضن للعنف النفسي، و30% تعرضن للعنف الجسدي، و7.3% تعرضن للاحتجاز وحجز الحرية، كما تعرضت 6% من النساء تقريباً للعنف الاقتصادي والسخرية. بحسب إحصاءات وزارة التنمية الاجتماعية فإن العنف الذي تعرضت له النساء المتوجهات لوزارة التنمية الاجتماعية قد دفع 60% منهن إلى الهروب من المنزل، و18% حاولن الانتحار، وتسبب لنساء أخريات بكسور ورضوض وأمراض نفسية وجسدية.

أما عن أنواع التدخلات التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية لمعالجة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإن التدخل الأساسي هو تقديم الدعم والتوجيه الاجتماعي الذي قدم لـ36.9% من الحالات، يليه الإرشاد والدعم النفسي الذي قدم لـ28.6% من الحالات، ومن ثم الحماية، وتم استخدامه لحماية 21.8% من النساء المعنفات. وتم مساعدة 4.8% من النساء بمساعدات نقدية وعينية، وتقديم خدمات قانونية لـ7.1% منهن، و0.9% من النساء حصلن على تمكين اقتصادي بعمل.

كون النساء المعنفات إحدى الفئات المهمشة، ومن حقها الاستفادة من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية، فحوالي 36% منهن استفدن من خدمة التأمينات الطبية، و30% من المساعدات النقدية، و11.7% من برنامج التمكين الاقتصادي، و9.2% حصلن على مساعدات طارئة، و3.1% على إعفاء من الرسوم المدرسية.

وعلى الرغم من أهمية دور وزارة التنمية الاجتماعية في حماية النساء من العنف، فإنه يبدو أن وصول النساء إلى هذه التدخلات وحصولهن على الخدمات الأخرى محدود، من خلال إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية، مقارنة مع نسب العنف المرتفعة في المجتمع الفلسطيني. من هنا، لا بد من التأكد على أن جميع النساء قادرات على الوصول والتبليغ عن العنف الذي يتعرضن له، والتأكد من ملائمة إجراءات التعامل مع قضايا العنف لخصوصية النساء بالأخص التعامل بسرية وأمان معهن.

## 4-2-5 الأشخاص ذوو الإعاقة في برامج وزارة التنمية الاجتماعية

بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة والمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية حوالي 48,263 فرداً، ويشكلون ما نسبته حوالي 8% من إجمالي المستفيدين من البرنامج. وبلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية التي يرأسها شخص من ذوي الإعاقة حوالي 18,177 أسرة، ويشكلون ما نسبته حوالي 16% من إجمالي الأسر المستفيدة من البرنامج. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية التي يرأسها شخص من ذوي الإعاقة، فقد توزعت بواقع 47.4% في الضفة الغربية، و52.6% في قطاع غزة.

## 5-2-5 المسنونون في برامج وزارة التنمية الاجتماعية

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية، أيضاً، إلى الاهتمام الدائم بكبار السن، وذلك من خلال رعايتهم وتقديم الخدمات لهم، وقد بلغ عدد كبار السن في برنامج التحويلات النقدية 63,230 مسناً، أي ما يقارب 23% من عدد السكان المسنين (من هم فوق 60 عاماً). وتشير البيانات إلى أن حوالي 49% من الأسر التي يرأسها مسن ومستفيدة من برنامج التحويلات النقدية تسكن في المدن مقابل 30% في القرى، و21% في المخيمات. احتلت محافظة غزة أعلى النسب من حيث عدد الأفراد من كبار السن المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، بواقع 15% من مجموع المستفيدين في الضفة والقطاع، فيما احتلت محافظة أريحا أدنى نسبة بين المحافظات كافة بنسبة 1%. كذلك، تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على توفير رزمة من الخدمات الأساسية لكبار السن ممن يعانون من أوضاع اجتماعية وصحية واقتصادية صعبة، كما تقوم وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال برنامج شراء الخدمة، بشراء خدمات إيواء للمسنين.

## 3-5 توصيات وزارة التنمية الاجتماعية

قدمت وزارة التنمية الاجتماعية في تقريرها الإحصائي توصيات مهمة بشأن التعامل مع الفئات المهمشة خلال حالات الطوارئ، أبرزها ضرورة تخصيص موازنات كافية في الموازنة العامة قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات الفقراء والمهمشين في حالة الطوارئ بعد وضع خطة واستراتيجية وطنية للطوارئ. هذه توصية مهمة من شأن تفعيلها التعامل بطريقة أسرع وأكثر فاعلية وشمولاً خلال حالات الطوارئ لتوفر الموارد المتاحة خصيصاً لهذا الهدف.

كما أوصى تقرير وزارة التنمية بضرورة تطوير نظم المعلومات لدى الجهات الحكومية لتمتع بالقدرة على الاستجابة السريعة للأزمات والكوارث، وضرورة أن يكون هناك نموذج على السجل الوطني الاجتماعي خاص بالأزمات، وقادر على تلبية احتياجات المؤسسات المختلفة المختصة بتقديم خدمات الحماية الاجتماعية. وتظهر أهمية تطوير أنظمة المعلومات من نواح عدة، وبخاصة في حالة مراعاتها لتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات التي يحتاجونها، كما هو الحال بالنسبة للنساء المعنفات، أو الأطفال المعنفين، وغيرهم من ذوي الإعاقة، والمسنين، فوجود نظام معلومات إلكتروني يسهل الوصول، وبخاصة في حالات الطوارئ ومنع التجول. كما تزيد أهمية إيجاد نظام إلكتروني في حال تم إلزام المؤسسات الحكومية الأخرى بالتنسيق مع الوزارة، في تقديم المساعدات للفئات الفقيرة والمهمشة، وضبط عملية توزيع هذه المساعدات، من خلال البوابة الموحدة للمساعدات، بحيث تمنع الازدواجية، وتزيد من المساواة بين جميع مستحقي الخدمات في الحصول عليها.

في الخلاصة، يظهر التقرير أنه لا بد من نظام ضمان اجتماعي شامل وقوي قادر على خدمة الفئات المهمشة جميعها، ولا يترك أحداً يواجه ظروف الفقر أو المرض وحيداً، محققاً للجميع الأمان الاقتصادي والخدمات التي يحتاجونها. وهو الأمر الذي أظهرته جائحة كورونا عندما سُرح آلاف العمال من أعمالهم، أو لم يتلقوا أجورهم، ولم تكن الحكومة قادرة على الاستجابة لاحتياجاتهم، ما أثقل كاهل وزارة التنمية الاجتماعية بأعداد جديدة من الأسر التي انحدرت إلى دائرة الفقر ما بين ليلة وضحاها. إضافة إلى برنامج التحويلات النقدية، هنالك برامج ذات أهمية كبيرة، وقد تكون موازية لأهمية برنامج التحويلات النقدية، مثل برامج حماية النساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وحماية الطفولة، لكنها لا تزال محدودة حسب ما يظهر من أعداد المستفيدين. كذلك من شأن مشاريع التمكين الاقتصادي أن تلعب دوراً في تقوية نسيج الحماية الاجتماعية للفئات الأفقر والأكثر تهميشاً. من هنا تأتي أهمية التأكد من أن جميع من يحتاجون هذه البرامج، يتمكنون من الوصول إليها ولديهم القنوات الآمنة والسهلة للتبليغ عما يتعرضون له. من شأن ذلك تقليل نسب العنف والحرمان في المجتمع، ما يخلق أجيالاً صحية وقادرة على العطاء، وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع.

## القسم السادس: إصدارات حديثة

### آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال العامين 2021 و 2022

أصدر صندوق النقد العربي في تشرين الأول من العام 2021 تقريراً حول آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية. وتوقع التقرير أن النمو الكلي في كافة الدول العربية في العام 2021 سيصل إلى نحو 2.7%، وهذا أقل بحوالي 0.2 نقطة مئوية عن توقعات الصندوق الصادرة في أيار 2021.<sup>56</sup> وبحسب التقرير ساهمت عوامل عدة في تحقيق هذا النمو، أهمها:

- ✧ التقدم المحرز على صعيد تنفيذ حملات التلقيح الوطنية، فقد شجع ارتفاع أعداد الملقحين الحكومات العربية على تخفيف القيود المفروضة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ما ساعد على تعافي بعض القطاعات الاقتصادية.<sup>57</sup>
- ✧ التوقعات الإيجابية بشأن نمو الاقتصاد العالمي بمعدل يتراوح ما بين 5%-6% في العام 2021، بالتزامن مع نمو حجم التجارة الدولية خلال العام نفسه بنحو 10.8%.
- ✧ تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وتعافي السوق العالمية للنفط، وارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو 65% خلال الفترة الممتدة من بداية العام 2021 ولغاية نهاية شهر تشرين الأول من العام نفسه.
- ✧ استمرار البنوك المركزية ووزارات المالية العربية في تنفيذ جانب من حزم الدعم المالي، التي تم تبنيها في العام 2020 لدعم التعافي الاقتصادي، وذلك ضمن سياق حزم التحفيز الاقتصادي، التي بلغت حوالي 341.5 مليار دولار خلال الفترة الممتدة منذ بداية الجائحة ولغاية شهر أيلول من العام 2021.

تطرق التقرير، أيضاً، إلى أبرز التحديات التي ستواجهها الدول العربية في عملية التعافي الاقتصادي، ومن أبرزها:

- انتشار سلالات متحورة جديدة من فيروس كورونا، وسط شكوك حول قدرة اللقاحات المستعملة على مقاومة المتحورات الجديدة. وهذا بدوره سيهدد جهود الدول العربية في مواصلة العمل على فتح اقتصاداتها، وسيعيق عملية عودة الأنشطة الاقتصادية إلى سابق عهدها.
- جنوح الدول الصناعية الغنية إلى انتهاج سياسات نقدية لمكافحة التضخم، وهذا بدوره سينعكس على رفع أسعار الفائدة، ما سيولد ضغوطات على أسعار الفائدة والصراف في بعض الدول العربية ذات المستويات المرتفعة من الاقتراض الخارجي، التي تعاني، أساساً، من ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية، كما شهدت هذه الدول تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارجها، ما سينعكس على رفع كلفة الاقتراض من الخارج لهذه الدول.
- تراكم مستوى المديونية العامة للدول العربية المقترضة، إذ وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان إلى نحو 120%.
- الخسائر الكبيرة التي تكبّدها القطاعات الاقتصادية المهمة نتيجة الإغلاقات، كقطاعات السياحة والطيران، بالتالي لا بد من مواصلة دعم هذه القطاعات لكي تتمكن من مواصلة أعمالها.

في العام 2022، من المأمول أن يتحسن النشاط الاقتصادي في الدول العربية كافة، ليصل معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 5.2% جراء مجموعة من العوامل؛ أبرزها الارتفاع المتوقع في كميات إنتاج النفط للدول العربية المصدرة للنفط، وذلك ضمن إطار اتفاق "أوبك+" الذي سيدخل حيز التطبيق بداية من شهر أيار 2022. ويأتي هذا بالتزامن مع بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة خلال العام 2022.

بالنسبة للتضخم، يتوقع التقرير أن يصل معدل التضخم في الدول العربية في العام 2021 إلى نحو 13.2%، ويعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها: ارتفاع أسعار منتجات الطاقة، الارتفاع الملحوظ في أسعار الغذاء على الصعيد العالمي، تصاعد الضغوط التضخمية نتيجة زيادة مستويات الطلب المحلي في بعض الدول العربية جراء زيادة المعروض النقدي ورفع معدل الأجور، أثر التقلبات المناخية على حجم الإنتاج الزراعي والمعروض من السلع الزراعية. بينما من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم خلال العام 2022 ليصل إلى نحو 6.1%، نتيجة الانحسار الحاصل للضغوطات التضخمية بفعل زوال بعض الاختناقات، التي تؤثر على سلاسل الإمداد، إلى جانب الارتفاع المتوقع للمعروض من السلع والخدمات.

56 صندوق النقد العربي (2021). آفاق الاقتصاد العربي. الإصدار الخامس عشر:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021>

57 أهم هذه القطاعات: التصدير، السياحة، التشييد والبناء، الأشغال العامة، التجارة الداخلية، الصناعات التحويلية، الأدوية، الاتصالات.

## ✦ البلدان المصدرة للنفط

سوف تشهد هذه الدول تحسناً في النشاط الاقتصادي بسبب مجموعة من العوامل، أهمها: ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، فلقد ارتفعت أسعار النفط بنحو 65% منذ بداية العام 2021 ولغاية تشرين الأول 2021، إضافة إلى انتعاش القطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة استمرار الحزم التحفيزية وتنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة التنوع الاقتصادي، إلى جانب تحسن الأوضاع الداخلية لدى الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط. بناء على هذه العوامل، شهدت الدول العربية المصدرة للنفط نمواً بنحو 2.8% خلال العام 2021، ومن المتوقع أن تشهد دول هذه المجموعة وتيرة نمو أقوى خلال العام 2022، نتيجة الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج النفطي لهذه الدول في العام 2022 مع استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة في العام 2022. بالنسبة للتضخم، من المتوقع أن يصل التضخم في هذه المجموعة إلى نحو 3.3%، في حين من المتوقع تراجع معدل التضخم في العام 2022 ليصل إلى نحو 2.9%.

## الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

من المتوقع أن تتعافى اقتصادات هذه الدول من آثار جائحة كورونا في نهاية العام 2022، ولعل العامل الأبرز في تحسن اقتصادات هذه الدول هو استمرار دول المجموعة في دعم الحزم التحفيزية الداعمة للأنشطة الاقتصادية. وإلى جانب التحسن المتوقع في القطاع النفطي، من المتوقع أن تشهد هذه الدول نمواً بمعدل 2.5% خلال العام 2021، ونمواً بمعدل 5.5% في العام 2022. ويتوقع التقرير أن يصل التضخم في منطقة مجلس التعاون الخليجي إلى 2.2% خلال العام 2021، بالمقابل سيتراجع معدل التضخم في العام 2022 بمقدار 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 2.1%.

## الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

لا تسمح الأوضاع المالية لهذه البلدان بتبني حزم تحفيز لدعم التعافي الاقتصادي، نظراً لضيق الحيز المالي لديها إلا أن ذلك لن يعيق التعافي الاقتصادي لهذه الدول، إذ من المتوقع أن تشهد اقتصادات هذه الدول نمواً بنحو 3.7% في العام 2021 نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، ومن المتوقع أيضاً أن تحقق هذه الدول نمواً بنحو 5.2% في العام 2022 نتيجة لارتفاع كميات الإنتاج النفطي، وتحسن الأوضاع الداخلية في هذه البلدان. ويتوقع التقرير أن يصل التضخم في هذه البلدان إلى 6.4% خلال العام 2021، بالمقابل من المتوقع تراجع معدل التضخم 1.2 نقطة مئوية في العام 2022 ليصل إلى 6.2%.

## ✦ البلدان المستوردة للنفط

حالت الاختلالات الداخلية والخارجية لهذه البلدان من تبني حزم مالية لدعم التعافي الاقتصادي، وبخاصة في ظل ارتفاع مستويات الدين العام، بالمقابل استفادت دول هذه المجموعة من تعافي الطلب الخارجي، وتحسن الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية. وفي ضوء هذه المعطيات، من المتوقع أن تكون اقتصادات هذه الدول قد حققت نمواً بنحو 2.5% خلال العام 2021، أما في العام 2022، من المتوقع أن تتحسن وتيرة التحسن الاقتصادي بسبب مجموعة من العوامل أهمها، تعافي الطلب الخارجي، عودة الحياة في بعض الأنشطة الاقتصادية كالتجارة والسياحة والاستثمار. وكحصلة لذلك، من المتوقع أن تشهد هذه الدول نمواً بنحو 4.6% في العام 2022. ويتوقع التقرير أن تشهد هذه البلدان معدل تضخم مرتفع يصل إلى 27.7% خلال العام 2021، بالمقابل سيتراجع معدل التضخم بمقدار 16.9 نقطة مئوية ليصل إلى 10.8%<sup>58</sup>.

بخصوص فلسطين، توقع التقرير أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بمعدل 4.4% في العام 2021، مستفيداً من عوامل عدة أهمها: الانتظام في تحويل إيرادات المقاصة إلى الحكومة الفلسطينية، عودة الإنفاق الاستهلاكي الكلي والاستثمار وحركة التجارة الخارجية إلى مستواها المعهود ما قبل الجائحة، توفر اللقاحات المضادة للفيروس وإمكانية توزيعها على عدد كبير من السكان، ما سيعمل على حصر الآثار الصحية للجائحة، وأخيراً، تحسن مستوى المنح الخارجية المقدمة إلى الحكومة الفلسطينية. في العام 2022، يتوقع التقرير أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بنحو 3% نتيجة تحسن مستويات الاستهلاك الكلي، والاستثمار الخاص، إلى جانب تحسن النشاط الاقتصادي لعدد من القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعات التحويلية، الخدمات، الإنشاءات). بخصوص معدل التضخم، سيتأثر المستوى العام للأسعار في فلسطين نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات، الناجم عن الارتفاع الحاصل على أسعار المواد الغذائية العالمية، وعلى أسعار المواد الأولية. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بزيادة الطلب المحلي، وبخاصة الاستهلاك الأسري. بناء على ذلك، يتوقع التقرير أن يصل معدل التضخم في فلسطين نحو 1.5% في العام 2021، و1.8% في العام 2022.

58 يعزى ارتفاع معدل التضخم لدى دول هذه المجموعة إلى الزيادة الكبيرة في معدل التضخم في كل من لبنان والسودان كنتيجة للتطورات الداخلية التي يشهدها كلا البلدين، فعند استثناء كلٍّ من لبنان والسودان، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في البلدان المستوردة للنفط حوالي 3.6% في العام 2021، ونحو 3.4% في العام 2022.

## القسم السابع: مفاهيم وتعريفات اقتصادية

### نظرية النقود: من كينز إلى فريدمان إلى نظرية النقد الحديثة

#### The Theory of Money: From Keynes to Friedman to the Modern Monetary Theory

يقول الشاعر الفرنسي بول فاليري (1871-1945) إن الرجل العظيم يموت مرتين، في المرة الأولى كرجل، وفي المرة الثانية كعظيم. القصد من ذلك أنه عندما يغيب الموت رجلاً عظيماً، فإن ما حققه خلال حياته من إنجازات وما جسده من أفكار يظل مؤثراً وفعالاً في حياة الناس، وكأنه لا يزال حياً بينهم. لكن مع مرور الأيام والسنين وتغير الظروف يواجه الناس معطياتٍ وهموماً جديدة تبتعد بهم عن إنجازات الرجل وأفكاره، حتى يأتي اليوم الذي يتوقف تأثيره في حياتهم بشكل كامل، وعندئذ يبدو وكأنه مات مرة أخرى.

يبدو أن هذه المقولة تتكرر مع عظماء الفكر الاقتصادي أكثر من أي مجال آخر. إذ نشهد هذه الأيام تطبيقاً صارخاً ومدوياً للمقولة مع عظيم "نظرية النقدية". فلقد صدر عدد آب/أيلول للعام 2021 من مجلة الجمهورية الجديدة (New Republic) وعلى غلافه صورة ميلتون فريدمان (1912-2006) وعنوان المقال الرئيسي للعدد: "الموت الثاني لميلتون فريدمان".

جاء المقال بقلم زخاري كارتر، وفيه يروي كيف أن فكر فريدمان، الذي وضع مسمى "النقدية" (Monetarism) والذي تم تبنيها من صندوق النقد الدولي في السبعينيات، ثم من قبل أهم البنوك المركزية في العالم منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، أصبح الآن فكراً منبوذاً وبدون أي تأثير.

الواقع أن هذا الإعلان جاء متأخراً لأكثر من عقدين من الزمن. فلقد اتضح، بشكل جلي، خطأ نظرية "النقدية" على المستوى النظري، وفشلها على المستوى العملي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. مع ذلك، فإن في الإعلان عن نهايتها في الوقت الحاضر دلالة تاريخية.

تتضح هذه الدلالة عندما نلاحظ أن ميلتون فريدمان وأتباعه لم يطرحوا نظرية "النقدية" على أنها "ثورة" في الفكر الاقتصادي، ولكن على أنها "ثورة مضادة" تهدف إلى دحض كل أطروحات الثورة الكينزية.<sup>59</sup> ولهذا، يبدو مناسباً أن يتم الإعلان عن فشل "الثورة المضادة لفريدمان" ونهايتها في الوقت الذي تشهد فيه "الثورة الكينزية" انبعاثاً جديداً على يد "النظرية النقدية الحديثة" (Modern Monetary Theory).

إن فهم طروحات "النظرية النقدية الحديثة" في السياق التاريخي لتطور الفكر الاقتصادي، يستدعي تحديد المفاهيم التي طرحتها "نظرية النقدية" لفريدمان ضد نظرية النقد الخاصة بالفكر الكينزي، لنرى كيف قاد فشل هذه الطروحات على المستوى النظري والعملي إلى ظهور "نظرية النقد الحديثة". هذا سيكون موضوع "مفاهيم وتعريفات اقتصادية" لهذا العدد، والعدد القادم من المراقب.

من أهم طروحات الفكر الكينزي تلك التي تقول إن السياسة النقدية (تحكم البنك المركزي بحجم الكتلة النقدية) هي سياسة غير فعالة، ولا تصلح للتغلب على الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل متكرر، سواء أكانت أزمات ركود وتفشي البطالة، أم أزمة تضخم مالي وتسارع مستمر لارتفاع الأسعار. وسبب ذلك، وفق النظرية الكينزية، أن تأثير أي تغيير في حجم الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي هو تأثير غير مباشر وغير مضمون. فمثلاً، أثناء حدوث ركود اقتصادي، يعمد البنك المركزي إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد (عن طريق تفعيل عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operation) بشراء

59 See: Harry, G. Johnson (1971) The Keynesian Revolution and the Monetarist Counter-Revolution. American Economic Review. Vol.61. No.2. P 1-14.

James Tobin (1981) The Monetarist Counter-Revolution—An Appraisal. The Economic Journal (March 1981)91, p 29-41.

سندات حكومية من الأسواق المالية)، لكن زيادة الكتلة النقدية بحد ذاتها لا تقود تلقائياً إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار أو الاستهلاك. إذ إن حدوث ذلك يتطلب، أولاً، انخفاض سعر الفائدة، ويتطلب، ثانياً، إقناع المستثمرين بأن من صالحهم الاقتراض من البنوك بسعر الفائدة المنخفض والإقدام على الاستثمار، وإقناع المستهلكين بأن من صالحهم الاقتراض وتمويل شراء السلع المعمرة. حدوث كلا هذين الأمرين غير مضمون. ففي أوقات ركود كبير وطويل تكون التوقعات متشائمة لدرجة أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لا تعمل على التخلص من الزيادة في حجم الكتلة النقدية في محافظهم عبر زيادة إنفاقهم، بل يعملون على الاحتفاظ بتلك الزيادة النقدية على أمل تحسن الأوضاع في المستقبل. هذه الحالة هي التي أطلق عليها كينز لقب "فخ السيولة" (Liquidity Trap). بالنسبة إلى المحذور الثاني، من الممكن أن تعمل زيادة حجم الكتلة النقدية على تخفيض سعر الفائدة، ولكن ذلك لا يضمن أن يستجيب المستثمرون والمستهلكون ويقدموا على زيادة إنفاقهم. كما يقول المثل: "تستطيع أن تأخذ الحصان إلى النهر، ولكنك لا تستطيع إجباره على الشرب".

بالمقابل، طرحت النظرية الكينزية "السياسة المالية" (التحكم في مستوى الإنفاق العام ومستوى الضرائب) على أنها سياسة فعالة لأنها مباشرة وذات تأثير فوري على النشاط الاقتصادي. إذ عندما يحدث الركود الاقتصادي، وتستفحل البطالة، ويحجم رجال الأعمال عن استثمار أموالهم بسبب توقعاتهم المتشائمة، تقوم الدولة باقتراض تلك الأموال الراكدة وإنفاقها على المشاريع العامة التي توظف العاطلين عن العمل، ما يولد دخلاً جديداً يسهم، بدوره، في زيادة الإنفاق العام، ما يعمل على تحريك النشاط الاقتصادي، ويساهم، بشكل مباشر، في إنهاء الركود. هذا ما يحدث، أيضاً، عندما تعتمد الدولة على تخفيض الضرائب، ما يزيد الدخل المتاح، ويزيد بالتالي الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي.

عارضت مدرسة فريدمان النقدية الفرضيات الكينزية عن فعالية السياسة المالية بشكل كامل. وطورت مفهومين أساسيين لهذه الغاية، أولهما مفهوم "الطرد الاقتصادي" (Crowding Out) لمعارضة فعالية سياسة تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض، وثانيهما مفهوم "الدخل الدائم" (Permanent Income) لمعارضة فعالية سياسة تمويل الإنفاق العام عن طريق زيادة الضرائب.

مفهوم "الطرد الاقتصادي" يعني أنه عندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من أسواق المال (عن طريق بيع السندات الحكومية) لتمويل الإنفاق العام، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وإلى تقليص الاستثمار الخاص؛ أي إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى مزاحمة مستثمري القطاع الخاص وإلى طردهم من السوق. على ذلك، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تتم موازنتها بانخفاض الاستثمار الخاص، بحيث يبقى مستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد على حاله.

أما مفهوم "الدخل الدائم" فيعني أن الفرد يختار مستوى استهلاكه وادخاره السنوي ليس اعتماداً على دخله في تلك السنة؛ أي اعتماداً على دخله الحالي أو الجاري (Current Income)، ولكن اعتماداً على دخله الدائم؛ أي على متوسط دخله المتوقع على المدى الطويل. هكذا، ففي السنة التي يكون فيها دخله الحالي أعلى من دخله الدائم، فإنه لا يزيد من مستوى إنفاقه، وإنما يزيد من ادخاراته. في السنة التي يكون فيها دخله الحالي أقل من دخله الدائم، فإنه لا يقلص من مستوى استهلاكه، وإنما يقتصر ليبقى استهلاكه متسقاً مع مستوى دخله الدائم. هذا يعني أن تخفيض الضرائب أو رفعها لا يقود، كما تدعي النظرية الكينزية، إلى زيادة الإنفاق الخاص أو تخفيضه، وإنما تقود إلى زيادة مستوى الادخار أو تقليصه.

بالمقابل، تبنت نظرية فريدمان "السياسة النقدية"، وادّعت أن الكتلة النقدية وليس الإنفاق الحكومي أو مستوى الضرائب هو المتغير الذي يؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وفعال. وبنى فريدمان موقفه هذا على أساس أن "آلية التحويل" (Transmission Mechanism) التي تتبناها النظرية الكينزية، والتي على أساسها يتم تأثير الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي عبر سعر الفائدة، هي آلية غير حقيقية. يصف فريدمان الآلية الحقيقية كالتالي: عند كل فرد وكل مؤسسة محفظة تشتمل على كل الأصول التي يملكها من أملاك عقارية، وأسهم، وسندات، وبيع معمرة، ونقود. إن كميات هذه الأصول في كل محفظة تتحدد وفق ما يعتقد صاحبها أنه الوضع الأمثل له. وعندما يعمل البنك المركزي على زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد (عن طريق شراء السندات الحكومية من الأفراد والمؤسسات) تزداد كمية النقود في المحافظ، ويصبح وضعها دون المستوى الأمثل (Suboptimal). بهدف استعادة المستوى الأمثل للنقود، يقوم كل فرد وكل مؤسسة بالتخلص من فائض النقود، عبر شراء أصول أخرى كالسلع المعمرة مثلاً. هذا يعني أن تأثير التغير في مستوى الكتلة النقدية التي يحدثها البنك المركزي، هو تأثير مباشر، ولا يتم عبر المرور على سعر الفائدة.<sup>60</sup>

60 من الأسئلة التي طرحتها تلامذة السنة الأولى لمادة الاقتصاد الكلي السؤال التالي: إذا كان مقدار النقود في محافظ الأفراد بمستواه الأمثل، فلماذا يتجربون مع رغبات البنك المركزي فيبيعونه سندات ليحصلوا على نقود تزيد من مقدار النقود في محافظهم إلى المستوى دون الأمثل؟ والجواب طبعاً هو أن الأفراد يقومون بذلك لأنهم يحققون بذلك ربحاً صافياً.

مع ذلك، فإن انعكاس ذلك التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي لا يتم على الفور، ولكن يكون متأخراً لفترة زمنية غير معروفة، قد تكون بضعة أسابيع وقد تمتد لأكثر من سنة. لذلك، طالب فريدمان بعدم استعمال السياسة النقدية وفق مقتضى الظروف، ولكن وفق قانون ثابت، بأن تتم زيادة الكتلة النقدية في كل سنة بمعدل يتسق مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. هكذا تكون نظرية فريدمان قد جردت الدولة من كل أدواتها. فالسياسة المالية غير مجدية ويجب عدم استعمالها، والسياسة النقدية فعالة، ولكن من الخطأ ترك الحرية للبنوك المركزية لاستعمالها "حسب الظروف".

تضافرت الظروف السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة في سنوات النصف الثاني من عقد الستينيات من القرن الماضي، وتمخضت عن وضع ملائم لطروحات فريدمان ونظريته النقدية. فلقد أقدمت إدارة الرئيس لندون جونسون على تمويل حرب فيتنام ومشاريع "المجتمع العظيم"<sup>61</sup> الذي تبنته إدارته، ليس عن طريق فرض ضرائب، ولكن عن طريق الاقتراض. قاد هذا الوضع إلى التضخم، لأنه لم يتم في وقت ركود اقتصادي، بل، على العكس، في وقت انتعاش اقتصادي. عندما أقدمت الإدارة على مقاومة التضخم بتفعيل أدوات السياسة المالية، عن طريق فرض ضرائب إضافية، ولم تنجح تلك السياسة في وقف التضخم، سارع فريدمان وأنصاره إلى اعتبار ذلك الفشل فشلاً للنظرية الكينزية. ومع مطلع السبعينيات وأزمة الطاقة التي قادت إلى أزمة "الركود التضخمي"، ومع عجز أدوات السياسة المالية في معالجتها، استطاع فريدمان وأتباعه إقناع قطاع كبير من الاقتصاديين في الولايات المتحدة وبريطانيا بفشل النظرية الكينزية وتفوق النظرية النقدية.

كان أول من تبنى النظرية النقدية صندوق النقد الدولي، الذي وجد في دعوة فريدمان المستمرة لتخفيض الإنفاق الحكومي وتحجيم دور الدولة في الاقتصاد، المبرر الفكري لبرنامج الاستقرار الذي كان الصندوق يطالب دول العالم الثالث بتطبيقه كشرط للحصول على القروض. عندما أصبحت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، كان أول ما فعلته أن عينت الأستاذ الآن والترز (Alan Walters)، الذي كان وقتها من أمتع أتباع فريدمان في بريطانيا، مستشارها الاقتصادي. ثم أعلنت أن حكومتها تتبنى بشكل كامل طروحات مدرسة فريدمان النقدية في مكافحة التضخم. بعد سنتين، أصبح رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة، وكان أول ما قام به هو دعوة فريدمان إلى البيت الأبيض للاستماع إلى إرشاداته ونصائحه. لقد تحدثت تقارير صحافية يومها عن أن دعوة فريدمان إلى البيت الأبيض بأجواء احتفالية كان بمثابة الإعلان الرسمي على انتصار ثورته المضادة على الفكر الكينزي.<sup>62</sup>

في الجزء الثاني من هذه المراجعة الاقتصادية سنرى كيف أن ذلك الاحتفال كان مبالغاً به، وأنه تم في أجواء انتشار الفكر السياسي المحافظ على طرفي المحيط الأطلسي، وأن النظرية النقدية لم تكن نظرية علمية، كما روج لها فريدمان وأتباعه، بل كانت، في الحقيقة، مبدأً أيديولوجياً محضاً وجدت فيه القوى اليمينية في العالم أداة تخدم مصالحها في تحجيم دور الدولة في الاقتصاد. ثم نرى كيف أن انهيار أطروحات نظرية فريدمان النقدية، قاد بشكل تلقائي إلى ظهور "النظرية النقدية الحديثة"، كما سنرى أن هذه النظرية "الحديثة" لم تأت في الواقع بأي شيء جديد، إذ إنها تأخذ كل أطروحاتها من الفكر الكينزي، ولكن بشيء من المبالغة غير الضرورية وغير المفيدة.

61 شملت مشاريع برنامج «المجتمع العظيم» إصلاحات في أنظمة التعليم والصحة والمواصلات ومشاكل المدن والفقر في الأرياف، ومساعدة المواطنين السود على النهوض بواقعهم السيء الذي هو نتيجة عقود من التمييز العنصري.

62 ذهب بعضهم يومها إلى حد وصف الاحتفال بفريدمان في البيت الأبيض على أنه بمثابة «العودة» (The Restoration)، وهي الكلمة التي تصف عودة الملكية في بريطانيا في العام 1660 بعد سنوات الحرب الأهلية وحكومة الوصاية (Protectorate).

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016-2021<sup>1</sup>

2021		2020			2020	2019	2018	2017	2016	المؤشر
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث						
<b>السكان (ألف نسمة)</b>										
5,243.1	5,227.2	5,179.9	5,148.4	5,116.9	5,101.2	5,039.0	4,915.3	4,733.4	4,632.0	فلسطين
3,128.9	3,120.4	3,095.2	3,078.4	3,061.6	3,053.2	3,020.0	2,953.9	2,856.7	2,803.4	الضفة الغربية
2,114.2	2,106.8	2,084.7	2,070.0	2,055.3	2,048.0	2,019.0	1,961.4	1,876.7	1,828.6	قطاع غزة
<b>سوق العمل (حسب تعريف القوى العاملة الجديد المعتمد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء)<sup>2</sup></b>										
1,036.0	1,015.6	994.1	995.0	936.0	956.0	1,013.00	956.3	948.7	939.6	عدد العاملين (ألف شخص)
43.8	43.0	42.9	41.0	41	40.9	44.3	43.5	44	43.8	نسبة المشاركة (%)
27.3	26.4	27.8	23.4	28.3	25.9	25.3	26.2	25.7	23.9	معدل البطالة (%)
14.7	16.9	17.1	14.9	18.5	15.7	14.6	17.3	18.4	17.5	الضفة الغربية
50.2	44.7	47.9	43.1	48.6	46.6	45.1	43.1	38.3	35.4	قطاع غزة
<b>الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار)<sup>3</sup></b>										
3,738.8	3,736.4	3,611.0	3,543.1	3,504.2	14,015.4	15,829.0	15,616.2	15,426.9	15,211.0	الناتج المحلي الإجمالي
3,217.2	3,169.8	3,178.2	3,028.9	3,021.2	12,367.2	14,126.5	13,570.1	13,420.3	3,342.9	الإنتاج الاستهلاكي الخاص
937.8	910.1	823.7	916.7	810.8	3,207.6	3,202.3	3,318.9	3,093.6	3,584.7	الإنتاج الاستهلاكي الحكومي
943.5	905.0	893.7	866.4	806.6	3,207.1	4,177.1	4,260.3	4,166.9	3,873.8	التكوين الرأسمالي الإجمالي
682.7	673.9	619.2	693.6	623.1	2,445.9	2,630.5	2,578.7	2,515.6	2,208.3	الصادرات
2,056.8	2,003.1	1,978.7	1,808.3	1,782.1	7,084.7	8,376.1	8,256.8	7,901.5	7,796.3	الواردات (-)
<b>الناتج المحلي للفرد (دولار)</b>										
903.8	903.8	866.3	837.4	800.9	3,235.0	3,656.7	3,562.3	3,620.5	3,534.4	بالأسعار الجارية
905.3	904.9	867.5	837.0	800.6	2,913.9	3,378.3	3,417.7	3,463.1	3,489.8	بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)
<b>ميزان المدفوعات (مليون دولار)</b>										
(1,736.0)	(1,736.0)	(1,600.0)	(1,504.0)	(1,351.0)	(5,452.9)	(6,500.7)	(6,425.7)	(5,967.4)	(5,664.5)	الميزان التجاري
906.0	831.0	750.0	741.0	697.0	2,546.6	2,658.0	2,786.2	2,129.0	1,896.0	ميزان الدخل
514.0	519.0	422.0	470.0	454.0	1,833.6	2,009.2	1,499.1	1,708.7	1,626.2	ميزان التحويلات الجارية
(316.0)	(295.0)	(428.0)	(293.0)	(200.0)	(1,072.7)	(1,833.5)	(2,140.4)	(2,129.7)	(2,142.7)	ميزان الحساب الجاري
<b>أسعار الصرف والتضخم<sup>4</sup></b>										
3.234	3.264	3.272	3.335	3.419	3.441	3.56	3.59	3.6	3.84	سعر صرف الدولار مقابل الشيكيل
4.548	4.593	4.615	4.692	4.798	4.840	5.03	5.07	5.08	5.42	سعر صرف الدينار مقابل الشيكيل
0.07	1.14	(0.26)	1.21	(0.20)	(0.73)	1.58	(0.19)	0.21	(0.22)	معدل التضخم (%)
<b>المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)</b>										
1,099.7	1,047.5	1,026.3	1,789.1	275.8	3,802.1	3,290.6	3,462.9	3,651.5	3,551.9	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
1,090.9	1,159.0	665.9	1,972.8	731.9	4,686.8	3,660.1	3,660.0	3,794.8	3,661.7	النفقات الجارية
39.9	32.6	21.7	75.3	39.1	207.8	200.0	276.9	257.9	216.5	النفقات التطويرية
(31.1)	(144.1)	(328.7)	(258.9)	(495.1)	(1,092.6)	(569.5)	(474.0)	(401.3)	(326.4)	فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)
35.4	64.6	11.0	85.0	101.8	565.9	492.1	664.8	720.4	766.3	إجمالي المنح والمساعدات
4.3	(79.6)	(317.8)	(173.9)	(393.3)	(526.7)	(77.3)	190.9	319.1	440.0	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
3,793.9	3,702.4	3,545.2	3,649.2	3,460.2	3,649.2	2,795.1	2,369.5	2,543.2	2,483.8	الدين العام الحكومي
<b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>										
21,321.6	20,624.4	20,059.9	19,934.5	18,625.0	19,934.0	17,825.5	16,125.0	15,850.2	14,196.4	موجودات/مطلوبات المصارف
2,062.6	1,994.0	2,016.7	1,967.4	1,959.1	1,973.8	1,985.2	1,912.0	1,892.7	1,682.4	حقوق الملكية
16,224.6	15,726.5	15,182.4	15,138.3	14,061.9	15,137.0	13,384.7	12,227.3	11,982.5	10,604.6	ودائع الجمهور
10,473.7	10,350.7	10,150.6	10,078.7	9,894.0	10,075.0	9,039.1	8,432.3	8,026.0	6,871.9	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل العام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

\* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال.

\*\* الأرقام بين الأقواس سالبة

- 1 بيانات الأرباع للأعوام 2020-2021 هي بيانات أولية عرضة للتفحيف والتعديل.
- 2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً متفقاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل، فقط، الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحثوا بشكل جدي، وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. تبعاً لهذا، تم استثناء المحيطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. تسجل، هنا، أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.
- 3 قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء تفحيف على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا، سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تفحيف البيانات.
- 4 معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.